مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية
الموقع الإلكتروني https://uqu.edu.sa/jill
جامعة أم القرى UMM AL-QURA UNIVERSITY

دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي" في مأسسة أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي

The role of the Accounting and Audit-ing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) in Instituting non-profit Islamic finance instruments

ياسر حسن العمري
أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الأنظمة والاقتصاد، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

YASIR HASSAN ALAMRI
Assistant Professor, Department of Economics, College of Computer Science, Islamic University, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia

تاريخ التقديم: 2024/04/01 تاريخ ارسال التعديلات: 2024/05/26 تاريخ القبول: 2024/05/28

Received:01/04/2024 Revised:26/05/2024 Accepted: 28/05/2024

الملخص:

في ظل الحاجة الملحة لمأسسة وتنظيم أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي لضمان فاعليتها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الدور المحوري لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في هذا المجال، حيث هدفت إلى توضيح مساهمات معايير أيوفي الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة والمراجعة في مأسسة وتطوير أدوات الزكاة والوقف والقرض الحسن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها. تشير النتائج إلى أن معايير أيوفي توفر الإطار المرجعي الشامل لتنظيم عمليات هذه الأدوات وفقًا لأحكام الشريعة، وضمان دقة المعالجات المحاسبية، وإرساء أسس الرقابة والحوكمة الرشيدة فيها، وأوصت الدراسة بتعزيز تطبيق هذه المعايير من خلال إدراج دراسات حالة وبرامج تدريبية، واعتمادها رسميًا من الجهات الرقابية، وتوسيع نطاقها ليشمل مجالات إضافية ذات صلة.

الكلمات المفتاحية: المعايير الشرعية، معايير المحاسبة المالية، معايير المراجعة والحوكمة، أيوفي، التمويل غير الربحي .

Abstract:

Amidst the urgent need to institutionalize and regulate non-profit Islamic finance instruments to ensure their effectiveness in supporting sustainable economic and social development, this study sheds light on the pivotal role of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) in this field. It aims to elucidate the contributions of AAOIFI's Shariah, accounting, govern-ance, and auditing standards in institutionalizing and developing Zakat, Waqf, and Qard al-Hasan instruments. The study adopted a de-scriptive-analytical approach to data collection and analysis. The results indicate that AAOIFI standards provide a comprehensive framework for regulating the operations of these instruments in accordance with Shariah principles, ensuring accuracy in accounting processes, and establishing the foundations of sound governance and oversight. The study recommends enhancing the implementation of these standards through the inclusion of case studies and training programs, their formal adoption by regulatory authorities, and ex-panding their scope to cover additional relevant areas.

Keywords: Shariah standards, financial accounting standards, auditing and governance standards, AAOIFI, non-profit finance.

معلومات المراسل : ياسر حسن العمري
البريد الالكتروني الرسمي : O540900035@GMAIL.COM

Doi: https://doi.org/10.54940/si26722746
1658-8738 / © 2025 by the Authors.
Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Shariah. Sci. Islamic Stud.***

المقدمة

تشكل آليات التمويل الإسلامي غير الربحي أدوات فاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المجتمعات المسلمة، حيث أنها تؤدي دورًا محوريًا في توزيع الثروة بشكل عادل، ومحاربة الفقر، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والاستثمارات الاجتماعية، فضلاً عن دعم مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها، ومع ذلك، فإن هذه الآليات لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تحد من قدرتها على الاضطلاع بدورها المنشود على أكمل وجه، ومن أبرز هذه التحديات نقص الإطار المؤسساتي والتنظيمي في بعض المنظمات العاملة في هذا المجال، مما يؤثر سلبًا على كفاءتها وفاعليتها وشفافيتها ومصداقيتها.

وفي هذا السياق، جاءت هذه الدراسة التي تسلط الضوء على الدور المحوري لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في مأسسة[1] وتنظيم أدوات التمويل غير الربحي، وذلك من خلال المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة والمراجعة التي تصدرها الهيئة، حيث أن مأسسة أدوات القطاع غير الربحي للتمويل الإسلامي يعد خطوة أساسية لضمان حسن أدائه ورفع كفاءته، وتعزيز قدرته على المساهمة الفاعلة في جهود التنمية المستدامة، فالمأسسة تساعد على ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والحوكمة الرشيدة في المنظمات، مما يعزز ثقة المجتمع والجهات المانحة والمستفيدين فيها.

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على الجهود المبذولة لمأسسة أدوات قطاع التمويل الإسلامي غير الربحي، وإبراز الدور الفاعل الذي تضطلع به هيئة أيوفي في هذا المجال من خلال إصدارها للمعايير المتخصصة، الأمر الذي يساهم في تعزيز قدرة أدوات مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن على القيام بدورها المنشود في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

أهداف البحث

- يهدف هذا البحث إلى:
- توضيح مفهوم مأسسة أدوات المنظمات غير الربحية ووظائفها؛
- إبراز إسهامات أيوفي في مأسسة أداة الزكاة من خلال معاييرها الشرعية والمحاسبية ومعايير المراجعة والحوكمة؛
- تسليط الضوء على دور معايير أيوفي في مأسسة أداة الوقف وتطوير إدارتها؛ بيان مساهمة معايير الهيئة في تنظيم وترسيخ حوكمة أداة القرض الحسن؛

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس التالي:

كيف أسهمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في مأسسة وتطوير وتنظيم وتمكين أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي، ممثلة في الزكاة والوقف والقرض الحسن؟ وذلك من خلال المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة والمراجعة التي أصدرتها.

(1) ضمن هذه الدراسة، يعرّف الباحث مأسسة أدوات التمويل الإسلامي في العمل على تطوير وتعزيز وتنظيم الآليات والأدوات المالية غير الربحية، بما في ذلك تنظيمها وتطويرها وتمكينها، بهدف تحقيق أهداف تمويلية مبتكرة ومستدامة ومتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتوفير الإطار المؤسساتي والتنظيمي اللازم لتحقيق هذه الأهداف.

الدراسات السابقة

- أثارت هيئة أيوفي وأنشطتها اهتمام الباحثين في مجال الصناعة المالية الإسلامية في العقود الأخيرة، غير أن الباحث لم يتمكن من الوصول إلى أي دراسة اهتمت بشكل خاص بأدوات التمويل الإسلامي غير الربحي، مع وجود بعض الدراسات التي تناولت حوكمة وتطوير ومأسسة هذه الأدوات، ومن بين الدراسات التي وردت في هذا السياق نذكر:
- دراسة (الأسرج، 2015)[2] بعنوان دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، والتي سلطت الضوء على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة مؤسسات الأوقاف الإسلامية، في ظل التحولات التي يشهدها نظام الوقف حديثًا، حيث ظهرت اتجاهات جديدة مثل إنشاء أوقاف جماعية كبيرة من حيث قيمتها السوقية، والنظر إلى الوقف كمشروع تجاري من حيث الهيكل التنظيمي وإدارة الأصول على أسس اقتصادية، بحيث يتكون رأس المال من جزأين: أحدهما وقفي والآخر استثماري، كما ظهرت صناديق وقفية كبيرة تعتمد في رأسمالها على التبرعات وعوائد استثماراتها فقط، وتدار بطريقة اقتصادية، ويرى الباحث أنه في ظل هذه التطورات، أصبح من الضروري مراقبة أداء مؤسسات الأوقاف وتقييمه، والوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن من خلال تطبيق آليات الحوكمة الرشيدة، والتي تضمن الإدارة السليمة والشفافية والمساءلة في هذه المؤسسات.
- دراسة (بن عرفة، 2018)[3] بعنوان: الحسابات الاستثمارية المطبقة في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: بنك الزيتونة نموذجًا، والتي حاولت دراسة أسباب واقع الحسابات الاستثمارية، وتوصلت إلى وجود تحفظات على مستوى المصطلحات وعلى مستوى التطبيقات المصرفية، وخروجًا على ضوابط المعيار الشرعي للمضاربة لأيوفي فيما يتعلق خاصة بتضييق المخاطرة في الحدود الآمنة، وتوصل الباحث إلى أفضلية الحسابات المقيدة والأسهم نسبيا مقارنة بالحسابات الاستثمارية المطلقة.
- دراسة (الدباغ، 2019)[4] بعنوان المعايير الشرعية لتوزيع نسب الخسارة والربح في عقد تأسيس الشركة: دراسة فقهية مقارنة والتي هدفت إلى الكشف عن المعايير الشرعية التي ينبغي على الشركاء مراعاتها عند الاتفاق على توزيع نسب الربح والخسارة فيم بينهم، وتوصل الباحث إلى توضيح هذه المعايير والتي تغطيها بالفعل المعايير الشرعية لأيوفي.
- دراسة (آل عبد الغني، 2022)[5] بعنوان: ركائز حوكمة الوقف وأثرها على جودة الاستثمارات الوقفية، والتي بحثت عن الدور الذي يمكن أن تؤديه ركائز حوكمة الأوقاف في تطوير جودة الاستثمارات الوقفية وضبط أنشطتها وممارساتها، بما يضمن حسن استخدام الأموال الموقوفة واستدامتها بما يتناسب

(2) دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، الأسرج حسين عبد المطلب، بحث مقدم إلى المؤتمر العام الثاني عشر بعنوان:«الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 8 - 10 سبتمبر (أيلول) / 2012م.

(3) الحسابات الاستثمارية المطبقة في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: بنك الزيتونة نموذجًا، بن عرفة، نبيل بن صغير، بيت المشورة، الدوحة قطر، ع 8، 2018م، ص 198-237.

(4) المعايير الشرعية لتوزيع نسب الخسارة والربح في عقد تأسيس الشركة: دراسة فقهية مقارنة، الدباغ، أيمن مصطفى حسين، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مديرية صندوق دعم البحث العلمي والابتكار - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الأردن، مج15 ع 1، 2019م، ص 103-136.

(5) ركائز حوكمة الوقف وأثرها على جودة الاستثمارات الوقفية، آل عبد الغني بثينة عبد الله عبد الغني ناصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مج 42، ع 3، سبتمبر (أيلول) 2022م، ص 25-58.

مع متطلبات الواقع، وقد توصلت الدراسة إلى أن مراعاة آليات الحوكمة وفق خصوصية المؤسسة الوقفية يعد من أهم مداخل تطوير الوقف واستدامته، كما أن الالتزام بتطبيق ركائز الحوكمة كالسلوك الأخلاقي وإدارة المخاطر والرقابة والمساءلة يعتبر أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، فضلاً عن أن تطبيق هذه الركائز يساهم في جذب المانحين والتوسع في صيغ الاستثمار الوقفي، لذا توصي الدراسة بضرورة تفعيل ركائز حوكمة الوقف وربطها بقانون الاستثمار وقيام المؤسسات الوقفية على رفع مستوى الحوكمة لتعكس دورها الاقتصادي الحقيقي.

- دراسة (بن عبد الرحمان وشرفة، 2022) [6] بعنوان أهمية المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي هدفت إلى التعريف بالمعايير الشرعية لأيوفي وأهمية التزام المؤسسات المالية الإسلامية بها، وتوصل الباحثان إلى أن أيوفي تسعى جاهدة إلى ترجمة الفتاوى الشرعية إلى قواعد تطبيقية وضوابط في شكل معايير شرعية، يسمح الاسترشاد بها بتطوير وصيانة تجربة الصناعة المالية الإسلامية.

- دراسة (جناد، 2023) [7] بعنوان أثر تطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق ميزة تنافسية على مستوى المصارف الإسلامية، والتي توصلت من خلالها الباحثة إلى أن المعايير الشرعية لأيوفي التي ترتكز في قواعدها على أسس القرآن الكريم والسنة، وتمزج بين الجانب المالي وأحكام الشريعة، لتوفير معاملات مالية إسلامية يؤدي التطبيق السليم لها إلى رفع ثقة العملاء في المصارف الإسلامية، وتحقيق –تبعًا لذلك– ميزة تنافسية لها.

- دراسة (آبادي، 2023) [8] بعنوان أثر المعايير الشرعية والمحاسبية على جودة الأنشطة المصرفية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية على مصرف النهرين الإسلامي، التي عملت على عرض القوائم المالية وبيانات المصرف محل الدراسة وإجراء مقابلات قبل وبعد تطبيق معايير أيوفي الشرعية والمحاسبية، وتوصلت أن لهذه المعايير تأثيرات كبيرة على جودة الأنشطة، من خلال زيادة في الإيرادات الناتجة عن الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن.

دراسة (الشريف وآخرون، 2023)[9] بعنوان أصل اعتبار المآلات في المعايير الشرعية لأيوفي: معيار التوريق أنموذجًا، حيث هدفت إلى تقييم مدى اعتبار معيار التوريق الصادر عن أيوفي لمبدأ مراعاة مآلات الأفعال والنظر في نتائجها ومآلاتها عند بناء أحكامه وضوابطه الشرعية، واعتمدت على منهجي الاستقراء من خلال تتبع المسائل والأحكام المتصلة بمعيار التوريق، والتحليل لتلك المسائل حسب قواعد اعتبار المآلات عند الأصوليين، حيث توصل الباحثون إلى أن المعيار قد راعى مبدأ اعتبار المآلات وضوابطه، وسعى إلى سد الذرائع وتجنب الحيل الشرعية والصورية، مما يدل على أهمية هذا المبدأ في الاجتهاد التنزيلي للمعاملات المالية الإسلامية.

(6) أهمية المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بن عبد الرحمن، البشير، وشرفة، حكيمة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، مج16 ع3، 2022م، ص 48-63.

(7) أثر تطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق ميزة تنافسية على مستوى المصارف الإسلامية، جناد، سارة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم الجزائر، مج13 ع 2، 2023م، ص 53-72.

(8) أثر المعايير الشرعية والمحاسبية على جودة الأنشطة المصرفية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية على مصرف النهرين الإسلامي، آبادي، مصطفى الكاظمي النجفي، مجلة الدراسات المستدامة، دار المنظومة، مج5 ملحق، 2023م، ص 698-719.

(9) أصل اعتبار المآلات في المعايير الشرعية لأيوفي: معيار التوريق أنموذجًا، الشريف، زكرياء محمد بنور، بوهدة، غالية، والصوالحي، يونس، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية قسم الفقه وأصول الفقه، مج7 ع2، 2023م، ص 45-59.

الإضافة العلمية في الدراسة الحالية

تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها بتركيزها على الجانب غير الربحي للصناعة المالية الإسلامية، حيث تسلط الضوء على دور معايير أيوفي في مأسسة وتطوير أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي الرئيسة، ممثلة في الزكاة والوقف والقرض الحسن، وذلك من خلال دراسة معمقة لمساهمات المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة والمراجعة الصادرة عن الهيئة في هذا المجال، وليس نوع واحد من المعايير كما ركزت أغلب الدراسات السابقة، ما يمثل إضافة علمية جديدة ومهمة لأدبيات الاقتصاد الإسلامي.

تبويب البحث

- لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على السؤال الرئيس المطروح، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة على النحو التالي:

- المبحث الأول: الذي يحمل عنوان «المفاهيم الأساسية للصناعة المالية الإسلامية والتمويل غير الربحي»؛ يتناول المطلب الأول المفاهيم الأساسية للصناعة المالية الإسلامية والتمويل غير الربحي، بينما يستعرض المطلب الثاني مكونات الصناعة المالية الإسلامية، ويتطرق المطلب الثالث إلى التوازن بين القطاعين الربحي وغير الربحي في الاقتصاد الإسلامي.

- المبحث الثاني: والموسوم «المعايير الخاصة بأدوات التمويل الإسلامي غير الربحي الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)؛ يتطرق المطلب الأول من المبحث إلى التعريف بهيئة أيوفي، نشأتها وأهدافها، والمعايير الصادرة عنها، ويستعرض المطلب الثاني المعايير الخاصة بأدوات التمويل الإسلامي غير الربحي الصادرة عن أيوفي.

- المبحث الثالث: تحت عنوان «إسهامات أيوفي في مأسسة القطاع غير الربحي»؛ يتناول المطلب الأول مفهوم مأسسة المنظمات غير الربحية ووظائفها، فيما يتطرق المطلب الثاني من المبحث وظيفة التنظيم والرقابة والإدارة المالية في مؤسسة الزكاة وفق معايير أيوفي، ويستعرض المطلب الثالث وظيفة التنظيم والرقابة والإدارة المالية في مؤسسة الوقف وفق معايير أيوفي، ويتناول المطلب الرابع وظيفة التنظيم والرقابة المالية في مؤسسة القرض الحسن وفق معايير أيوفي، ويعرض المطلب الخامس من المبحث مناقشة إسهامات أيوفي في مأسسة قطاع التمويل الإسلامي غير الربحي.

منهج البحث

سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث سيتم جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأصلية، وتحليلها بشكل موضوعي لاستخلاص النتائج والتوصيات المتعلقة بدور معايير أيوفي في مأسسة أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي الرئيسة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للصناعة المالية الإسلامية والتمويل غير الربحي

يتناول هذا المبحث أهم المفاهيم ذات الصلة بالصناعة المالية الإسلامية، والتمويل غير الربحي، حيث يركز المطلب الأول على مفهوم الصناعة المالية الإسلامية والتمويل غير الربحي، بينما يتناول المطلب الثاني التفصيل في مكونات الصناعة المالية الإسلامية، ليقدم المطلب الثالث باختصار موضوع التوازن بين الأنشطة الربحية وغير الربحية في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية والتمويل غير الربحي

أولًا: مفهوم الأموال والتمويل غير الربحي

تُعد الأموال أساسًا حيويًا وركيزة أساسية في تنظيم حياة الإنسان عامةً، حيث تُعتبر محرِّكًا أساسيًا لتطوير الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وفي سياق الشريعة الإسلامية، للأموال بُعد أخلاقي واقتصادي كبير؛ حيث تمثل وسيلة لتحقيق الرفاهية والازدهار للمجتمع بأسره، كما أن الأموال بمثابة المدار التي تدور حوله الصناعة المالية الإسلامية، حيث تقوم المبادئ والأحكام الشرعية بتوجيه استخدام الأموال نحو المجالات والأنشطة التي تتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية، فالشريعة الإسلامية وجهت تداول الأموال وبينت ما يكون في دائرة الحلال وما يكون في دائرة الحرام، وجعلت دائرة الحلال أوسع من دائرة الحرام، مما يُظهر تفضيلها وتشجيعها على الاستثمار والتعامل في الأمور المباحة، وذلك لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للفرد والمجتمع بشكل عام.

- عرّف المال عند الفقهاء مايميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة [10]، كما تناول جمهور الفقهاء المال بعدة اعتبارات منها[11]:

- باعتبار (التقوم)؛ وأرادوا به ما له قيمة بين الناس، و(غير المتقوم)؛ ما ليس له قيمة في عرفهم؛

- باعتبار إلى كونه مثلياً أو قيمياً، فالمال المثلي: هو ما يوجد مثله في السوق، والمال القيمي: هو ما لا يوجد له مثل في السوق؛

- باعتبار إلى تعلق حق الغير به، فالمال الذي تعلق به حق الغير: هو الذي ارتبطت عينه أو ماليته بحق مقرر لغير ملاكه، كالمال المرهون، وأما المال الذي لم يتعلق به حق الغير: فهو المال الخالص لمالكه، دون أن يتعلق به حق أحد غيره؛ كما قسم الفقهاء المال بالنظر إلى إمكان نقله وتحويله إلى قسمين: المال المنقول، والمال غير المنقول.

من جهة أخرى، يشكل التمويل غير الربحي جزءً هاماً في النشاط الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات؛ إذ يهدف إلى دعم المؤسسات والمشاريع التي تعمل من أجل الخير العام وليس لتحقيق أرباح مالية، وهذا النوع من التمويل يشمل الجمعيات الخيرية، والمؤسسات الاجتماعية، والمشاريع التنموية، والمبادرات البيئية، والمشاريع الثقافية، وغيرها، و لا يمكن للنظم الاجتماعية والاقتصادية أن تقوم من دون وجود نوعين من الأنشطة هما؛ النشاط الربحي والنشاط غير الربحي، إذ لا يتصور قيام مجتمع بوجود أحدهما منفرداً إذا كانت أهمية النشاط الربحي واضحة، فإن النشاط القائم على أساس عقود التبرع للاتفاق له دوراً مهماً في المجتمع وما تنشره من المحبة والأخوة بين أفراد المجتمع، حيث يشعر كل واحد فيهم بأنه يعيش في أمن وترابط اجتماعي يساهم في الاستقرار.

ومن المفاهيم ذات الصلة بالتمويل غير الربحي معنى التكافل، وهو: «أن يصير كل واحد منهما كافلاً لصاحبه، والكافل: هو الذي يكفل إنساناً يعولُه ويُنفق عليه، من قولهم: تكفل فلان بالشيء؛ ألزمه نفسه وتحمل به، وتكفل بالدين: التزم به»[12]، والتكافل الاجتماعي: وهو مصطلح معاصر، ومن معانيه أم يكون كل ذي قادر كفيلاً في مجتمعه ويمده بالخير، ويمكن أن يكون الكافل شخصيةً اعتباريةً مثل الجمعيات الخيرية وغيرها.

(10) رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين محمد أمين بن عمر، دار الفكر، بيروت، ط2، 1412 هـ /1992م ،501/4.

(11) الموسوعة الفقهية الكويتية. فريق الباحثين، 36/34.

(12) معجم مقاييس اللغة. أحمد فارس، 187/5.

وفي معجم المصطلحات الشرعية: التكافل الاجتماعي: «التزام القادرين من أفراد المجتمع تجاه الذي ليس باستطاعتهم أن يحققوا حاجاتهم الخاصة، وذلك بإيصال المنافع لهم، ودفع الأضرار عنهم، وتقديم أوجه المساعدة»[13]، ومن أدلته: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[الحشر: 9].

- وينقسم التمويل الإسلامي غير الربحي إلى قسمين[١٤]:

- الأول: التمويل المجاني وتشمل التمويل التطوعي والتمويل الإلزامي، فالتمويل المجاني التطوعي مثل الصدقة، وكفالة اليتيم، ونفقة الأقارب، وأما التمويل المجاني الإلزامي مثل الزكاة، والنذور، والكفارات؛

الثاني: فهو عقود التبرع والارتفاق، كالهبة، والوصية، والعارية، والوقف، والقرض الحسن.

ثانيًا: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية ونشأتها

الصناعة المالية الإسلامية هي مجموع المؤسسات التي تعمل في الأسواق المالية متمثلةً بشكل رئيس في الوساطة بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز وفق آلية تتوافق وتعليمات الشريعة الإسلامية، وتتكون هذه المؤسسات من المصارف الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامي، وصناديق الاستثمار المشترك، وغيرها من الشركات المالية الإسلامية، كما تدعم هذه الصناعة مؤسسات البنية التحتية الدولية، وتشمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والسوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM)، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، وغيرها من المؤسسات والمراكز التي تعمل لصالح صناعة الخدمات المالية الإسلامية، كما تساهم مع البنوك المركزية للحكومات لتعزيز وحماية استقرار النظام المالي العالمي [15].

نشأت الصناعة المالية الإسلامية وتطورت بعد ظهور البنوك التقليدية في العالم الإسلامي، حيث كانت البنوك التقليدية تتعامل بالربا والمعاملات المحرمة، فسعى الفقهاء إلى البحث عن بدائل للمنتجات المالية التقليدية، وتضافرت الجهود لابتكار منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتنظيم عدد من المؤتمرات لرفع الوعي وبيان حكم الإسلام في الربا، كما ظهر عدد من المؤسسين لنموذج البنك الإسلامي على المستوى النظري، لتأتي مرحلة التطبيق وتأسيس النماذج الأولية للمصارف الإسلامية في عدد من الدول الإسلامية، والتي دُعِمت بانطلاق مؤتمر جدة الأول للبنوك الإسلامية عام 1976م، وتأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام 1977م، وكذا تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية لاحقاً عام 2002م، وغيرها من المؤسسات والهيئات الدولية التي تهدف إلى تنظيم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية [16].

جاءت بعد ذلك مرحلة التوسع التي تميزت بانتشار المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وتنوع منتجاتها وخدماتها، وزيادة حجم أصولها ومواردها،

(13) معجم مصطلحات العلوم الشرعية، مجموعة مؤلفين، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، ط2، 2017م، 527/1.

(14) المالية الإسلامية، عبد الكريم قندوز، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2019م، ص 54.

(15) النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات، مجموعة مؤلفين، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، كوالالمبور، ترجمة: كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 2011، ص 169.

(16) تطور ونشأة الصناعة المالية الإسلامية وآفاق المستقبل. عز الدين خوجة، الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 18-20 أفريل 2010م، جامعة سطيف، الجزائر، ص 13-15.

وتحقيق نمو ملحوظ في الأداء والربحية، وتحسين الجودة والشفافية، وتطبيق أنظمة ومعايير شرعية ومحاسبية ورقابية، مع ازدياد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية من قبل المسلمين وغير المسلمين، وتفاعل البنوك التقليدية مع هذا الطلب بإنشاء نوافذ إسلامية، ودعمت هذه المرحلة أيضًا بتطوير الإطار التشريعي والرقابي والفني والبحثي للمؤسسات المالية الإسلامية، ومنها مؤسسات التأمين التكافلي، حيث توسع نطاق الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية لتشمل مجالات مثل التأمين، والصناديق، والسوق الرأسمالية، والتمويل الأصغر والتمويل الاجتماعي، والتمويل الأخضر، والتمويل الرقمي[17].

المطلب الثاني: مكونات الصناعة المالية الإسلامية

يمكن النظر إلى مكونات الصناعة المالية الإسلامية من زاوية تقسيمها إلى ثلاثة أقسام؛ يتعلق الأول بالمبادئ، والثاني بالجهات العملية، والثالث بالجهات الفنية، وذلك كما يلي:

القسم الأول: المبادئ

- وهي مجموعة من القواعد المستقاة من تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة ويمكن حصر أهم أربعة مبادئ تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية، تهدف هذه المبادئ إلى تعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية والعادلة، وتمييز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي، وهي كما يلي [18]:

- لا ربا (حرمة الفائدة): لا يسمح التمويل الإسلامي بأي صفقة تتضمن فائدة ربوية، وبالتالي يُحظر أيضًا تداول الديون؛

- لا غرر (تجنب الشك والغموض): يجب أن تكون العقود خالية من الشكوك الزائدة التي قد تؤدي إلى النزاعات؛

- لا ميسر (عدم المضاربة): لا يُسمح بالصفقات التي تنطوي على المقامرة والمضاربة؛ لا حرام (تجنب تداول الأشياء المحرمة): لا يُسمح بالأنشطة التجارية التي تُحرم وفقًا للشريعة الإسلامية، مثل تلك التي تتعلق بالكحول أو بلحم الخنزير.

القسم الثاني: الجهات العملية

وتشمل [19]:

- المصارف الإسلامية: وهو أكبر مكون في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، حيث تقدم هذه المصارف مجموعةً واسعةً من الخدمات المصرفية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛

- مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافلي): يعتمد هذا النوع من أنواع التأمين على مبادئ المساعدة المتبادلة، حيث يوفر للأعضاء تغطيةً تأمينيةً وعوائد استثمارية وفقًا للمبادئ الإسلامية؛

- الأسواق المالية الإسلامية وإدارة الأصول: تتعامل هذه الأسواق مع الاستثمارات التي تتوافق مع المبادئ الإسلامية، وتشمل تداول الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة مثل الصكوك الإسلامية وأسهم الشركات التي تلتزم بالمبادئ الإسلامية؛

الزكاة والوقف الإسلامي: هي صور للتبرعات الخيرية بموجب الشريعة الإسلامية، والوقف يشمل عادة التبرع بمبنى أو قطعة أرض أو أصول أخرى للأغراض الدينية أو الخيرية للمسلمين.

القسم الثالث: الجهات الفنية

وتتمثل في المنظمات التي تدعم الصناعة المالية الإسلامية، والتي تؤدي دورًا حيويًا في تطوير وتنظيم الصناعة بما يضمن تشغيلها وفقًا للمبادئ الإسلامية، إضافة إلى المجامع الفقهية التي تعمل على التأصيل الفقهي وإصدار الفتاوى فيما يخص الممارسات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهم هذه الجهات الفنية نذكر:

الهيئات الداعمة: أبرزها[20]:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أيوفي» (يتناول البحث تعريفها بالتفصيل في المبحث الثاني)؛

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB): وهو هيئة دولية تصدر معايير احترازية ورقابية بهدف تعزيز سلامة واستقرار الصناعة المالية الإسلامية؛

- السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM): تهدف إلى توحيد عقود التمويل الإسلامية وهياكل المنتجات؛

- الهيئة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة (IILM): وهي مسؤولة عن إنشاء وإصدار أدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل لتسهيل إدارة السيولة الإسلامية عبر الحدود؛

- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI): يقوم هذا المعهد بإجراء البحوث وتقديم الدورات التدريبية وخدمات المعلومات لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛

- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI): يعمل على سن سياسات تعود بالفائدة على أعضائه، وتعزيز الاستدامة والابتكار، كما يجري بحوثاً في الصناعة، ويعزز التنمية المهنية.

- المجامع الفقهية: المجمع الفقهي هو عبارة عن هيئة علمية تتكون من مجموعة من الفقهاء والعلماء، مهمتهم تدارس المستجدات والنوازل من أجل الوصول إلى رأي شرعي فيها[21]، ومن أشهر هذه المجامع في مجال المالية الإسلامية[22]:

- الرابطة المحمدية للعلماء (المملكة المغربية)؛

- مجمع البحوث الإسلامية بجمهورية مصر العربية؛

- هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية؛

- المجمع الفقهي الإسلامي (مكة المكرمة)؛

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي؛

- مجمع الفقه الإسلامي بجمهورية الهند؛

(17) تطور ونشأة الصناعة المالية الإسلامية وآفاق المستقبل. عز الدين خوجة، الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 18–20 أفريل 2010م، جامعة سطيف، الجزائر، ص 16.

(18) Sheikh, Riaz Ahmad. "Islamic Financial Industry: A Study of Guiding Principles." Journal of Emerging Technologies and Innovative Research (JETIR) 5, no. 9 (2018): 316-319.

(19) AL-Hersh, Nafith Fayez, and Tajul Ariffin Masron. "The Role of Culture on Islamic Finance: A Comparative Analysis from Islamic Finance Permitting Countries." Journal of the Knowledge Economy (2023): 1-29.

(20) Alamad, Samir, and Samir Alamad. "Introduction: The Basics of Islamic Economics and Finance." Financial and Accounting Principles in Islamic Finance (2019): 1-20.

(21) المجامع الفقهية ودورها في تعزيز المعاملات المالية «مجمع الفقه الإسلامي نموذجًا»، العسيري، راشد عبد الرحمن أحمد، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف– دقهلية، جمهورية مصر العربية، م22 ع 2، 2020م، 1325–1376، ص 1333.

(22) المجامع الفقهية ودورها في تعزيز المعاملات المالية «مجمع الفقه الإسلامي نموذجًا»، العسيري، راشد عبد الرحمن أحمد، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف– دقهلية، جمهورية مصر العربية، ص 1340–1343.

- المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث؛
- مجمع الفقه الإسلامي بجمهورية السودان؛
- مجمع فقهاء الشريعة بالولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: التوازن بين القطاعين الربحي وغير الربحي في الاقتصاد الإسلامي

يتبنى الاقتصاد الإسلامي نهجًا متوازنًا ومتكاملًا في التعامل مع القطاعين الربحي وغير الربحي، على عكس النظم الاقتصادية الأخرى التي غالبًا ما تميل إلى طرف على حساب الآخر؛ فالرأسمالية ركزت بشكل كبير على القطاع الربحي وآلية السوق الحرة، مما أدى إلى اختلالات اجتماعية واقتصادية كبيرة، حيث تم إهمال الجوانب الأخلاقية والإنسانية لصالح تحقيق الربح المادي، أما الاشتراكية، فقد ذهبت إلى الطرف الآخر، حيث أفرطت في الاعتماد على الاقتصاد غير الربحي وروح الجماعة، مما أدى إلى قمع الحرية الفردية والإبداع والابتكار، غير أن الاقتصاد الإسلامي يسعى إلى الجمع بين هذين الجانبين بطريقة متوازنة ومدروسة، بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، وذلك بناءً على أسس عقلانية واقتصادية راسخة، وليس مجرد عاطفة أو تحيز، كما تركز الرؤية الإسلامية للاقتصاد على الحوافز الذاتية للفرد قبل التدخل الحكومي، حيث تدعو إلى العمل والاجتهاد والإبداع والابتكار، وتحترم الملكية الخاصة وحرية التعاقد، مما يساعد على تحقيق التوازن بين القطاعين الربحي وغير الربحي بطريقة طوعية وداخلية، بعيدًا عن الإكراه والتدخل المفرط من الدولة، ولكن في الوقت نفسه، تؤكد على الرقابة الداخلية والدوافع الأخلاقية قبل العقود القانونية، حيث تدعو إلى التقوى والإخلاص والصدق والأمانة في جميع المعاملات، سواء كانت ربحية أو غير ربحية[23].

ويرتكز هذا التوازن على المبدأ الأساسي الذي يحكم العلاقات الإنسانية في الإسلام، وهو مبدأ الأخوة؛ فالبشر يشتركون في كثير من الأمور، مما يولد روح التراحم والتعاون والتكافل فيما بينهم، وهذا هو الأساس للقطاع غير الربحي القائم على التبرعات والأعمال الخيرية والمؤسسات الاجتماعية، ولكن في الوقت نفسه، يختلف البشر في قدراتهم ومواهبهم واهتماماتهم، مما يؤدي إلى التخصص والتقسيم في العمل وتبادل المنافع، وهو الأساس للقطاع الربحي القائم على المعاوضات والأنشطة التجارية والاستثمارية؛ فالتشابه والاختلاف معًا هما اللذان يشكلان جوهر العلاقات الإنسانية في الإسلام، ويحققان التوازن بين الجانبين الربحي وغير الربحي[24].

من جهة أخرى، لا يقتصر الأمر على هذا المبدأ الأخلاقي فحسب، بل يتجسد التوازن في نظام تشريعي محكم يحقق مقصدي الغنى والعدل في الاقتصاد الإسلامي؛ فمن ناحية، تشجع الشريعة الإسلامية على العمل والكسب الحلال والاستثمار والابتكار، من خلال تحرير الملكية الخاصة والتعاقدات والمعاملات التجارية، بما يدعم القطاع الربحي ويحفز على تحقيق الغنى والرفاهية للمجتمع، ومن ناحية أخرى، تفرض الشريعة ضوابطًا وحدودًا صارمةً لمواجهة المعضلات الاجتماعية التي تتعارض فيها المصالح الفردية الضيقة مع المصلحة العامة للمجتمع، فلا يُسمح بالاستهلاك المفرط أو الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو المالية، بل يتم تنظيم ذلك وفقًا لمبادئ العدل والإنصاف والمصلحة المشتركة للجميع، كما تفرض الشريعة نظامًا متكاملًا للزكاة والصدقات والوقف والميراث، بما يضمن توزيعًا عادلًا للثروة وتحقيق التكافل الاجتماعي.

(23) مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، السويلم سامي بن إبراهيم، نماء للبحوث والدراسات، لبنان، ط2، 2021 م، ص 30.

(24) مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، السويلم سامي بن إبراهيم، نماء للبحوث والدراسات، لبنان، ط2، 2021 م، ص32.

وتتميز النظرة الإسلامية للاقتصاد زيادة على ذلك بكونها شاملة وعالمية، لا تقتصر على المسلمين فحسب، بل تشمل جميع البشر على اختلاف دياناتهم وأعراقهم؛ فالإسلام جاء رحمة للعالمين، وتعاليمه الاقتصادية تهدف إلى تحقيق الغنى والعدل والرفاهية لجميع الناس، لذلك نجد أن الشريعة الإسلامية تضع أحكامًا عامة للتعامل التجاري والاستثمار والمعاملات المالية، بما يضمن حقوق جميع الأطراف وينظم العلاقات الاقتصادية بين المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، ويتجلى هذا التوازن المتكامل في العديد من الأحكام الشرعية، مثل حرمة الربا والغرر والغش والاحتكار وكل ما يؤدي إلى الظلم والفساد في المعاملات المالية، كما تحرم الإسراف والتبذير في الاستهلاك، وتفرض الزكاة والصدقات كآلية لإعادة توزيع الثروة وتحقيق التكافل الاجتماعي، وفي المقابل، تشجع على الاستثمار والتجارة المشروعة وتحمي حقوق الملكية الخاصة، بما يحفز على النشاط الاقتصادي والابتكار والتقدم.

زيادةً على ما سبق، يرى الأستاذ السويلم سامي بن إبراهيم أنه لا يمكن فهم نظرية التمويل الإسلامي إلا بدراسة جانبي النشاط الاقتصادي الربحي وغير الربحي، وذلك كما يلي[25]:

- لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار بالاعتماد على القطاع الربحي أو السوق وحدها، ولا على الأنشطة غير الربحية بمفردها؛ بل لابد من التكامل والتوازن بين القطاعين معًا لضمان استدامة النمو واستقرار المجتمع، حيث يعمل القطاع الربحي على توليد الثروة وتحفيز الإنتاج والاستثمار من خلال آليات السوق، بينما يلعب القطاع غير الربحي دورًا حيويًا في إعادة توزيع تلك الثروة بشكل عادل، وبناء شبكة أمان اجتماعية تحمي المجتمع من الآثار السلبية للدورات الاقتصادية وتقلبات الأسواق، وتساعد على الحفاظ على توازن العرض والطلب؛
- شهدت التجارب التاريخية للرأسمالية والاشتراكية فشلًا واضحًا نتيجة الاعتماد المفرط على أحد القطاعين على حساب الآخر، فالرأسمالية في وقت من الأوقات قبل الكساد الكبير في الثلاثينيات، كانت تميل إلى تغليب السوق والنشاط الربحي بشكل مفرط، ما أدى إلى عدم استقرار اقتصادي وظلم اجتماعي، وهو ما تكرر في عصرنا الحالي، أما الاشتراكية فقد حاولت تغليب النشاط غير الربحي ودور الدولة المركزي، فانتهت بانهيار الاتحاد السوفييتي وفشل اقتصادياته؛
- يأتي الاقتصاد الإسلامي ليضع حدودًا واضحة ومحددة للعلاقة بين القطاعين الربحي وغير الربحي، بما يضمن التوازن والاستقرار للمجتمع، فهناك أنشطة لا يجوز أن تتحول من غير ربحية إلى ربحية، كالقرض الحسن والضمان والكفالة، لأن ذلك يعد من قبيل الربا المحرم شرعًا، وفي المقابل، هناك أنشطة ربحية كالتجارة والاستثمار لا يجوز أن تتحول إلى غير ربحية، لأن الشرع يحث على العمل والكسب الشريف لتأمين المعيشة، ولا يجوز الاعتماد على التبرعات إلا عند العجز؛ حدد الإسلام زيادةً على ذلك أنشطة إلزامية غير ربحية كالزكاة وبقية أعمال المعروف، وأخرى إلزامية ربحية كحرمة الاحتكار والغش والغرر، وبهذا التحديد الواضح للعلاقة بين القطاعين، ينجح الاقتصاد الإسلامي في تجنيب البشرية التخبط والتقلبات الحادة بين الرأسمالية المتوحشة والاشتراكية الكاسرة، والتي تكلف المجتمعات الكثير من الخسائر الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية عبر التاريخ، فهو يضع حدودًا واضحة ومستقرة بين ما هو ربحي وغير ربحي، بما يحقق الحد الأدنى من الاستقرار والتوازن للمجتمعات الإنسانية، على عكس العقل البشري القاصر الذي لا يستطيع الوصول إلى تلك الحدود بدقة.

(25) مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، السويلم سامي بن إبراهيم، نماء للبحوث والدراسات، لبنان، ط2، 2021 م، ص 43-55.

ويرى الباحث أن المنظور الإسلامي للتوازن بين القطاعين الربحي وغير الربحي يتميز بعمقه ورؤيته الشمولية والمتكاملة؛ فهو لا ينظر إلى الاقتصاد بمنظور ضيق يركز على الجانب المادي فحسب، بل يأخذ في الاعتبار الجوانب الأخلاقية والإنسانية والروحية أيضًا، ويستند هذا المنظور إلى مبادئ راسخة مستمدة من تعاليم الإسلام، مثل مبدأ الأخوة والتكافل الاجتماعي والعدالة والتوازن والاعتدال، ومن خلال هذه المبادئ، يضع الاقتصاد الإسلامي حدودًا واضحة ومنطقية للعلاقة بين القطاعين الربحي وغير الربحي، بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر بشكل مفرط؛ فهو يشجع على العمل والكسب الحلال والاستثمار والابتكار من ناحية، ولكنه في الوقت نفسه يفرض ضوابط وقيودًا صارمة لمنع الاستغلال والظلم والفساد والاختلالات الاجتماعية من ناحية أخر، ويميز هذا النهج المتوازن والمتكامل الاقتصاد الإسلامي عن النظريات الاقتصادية الأخرى التي غالبًا ما تميل إلى طرف على حساب الآخر، مما يؤدي إلى اختلالات خطيرة، فالرأسمالية تركز بشكل مفرط على القطاع الربحي والسوق الحرة، مهملةً الجوانب الأخلاقية والإنسانية، بينما تذهب الاشتراكية إلى الطرف الآخر وتفرط في الاعتماد على الاقتصاد غير الربحي وروح الجماعة، مما يقمع الحرية الفردية والإبداع والابتكار، ويؤكد الباحث تبعًا لهذا التحليل على اعتبار النظرية الاقتصادية الإسلامية نموذجًا متميزًا وفريدًا، يجمع بين الجوانب المادية والأخلاقية، ويسعى إلى تحقيق التوازن والاستقرار والرفاهية للمجتمع ككل، بعيدًا عن التطرف والإفراط في أي اتجاه، وهذا النهج الشامل والمتكامل هو ما يجعل الاقتصاد الإسلامي قادرًا على مواجهة التحديات المعقدة للعصر الحديث بنجاح أكبر من النظريات التقليدية.

المبحث الثاني: المعايير الخاصة بأدوات التمويل الإسلامي غير الربحي الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

يتناول المبحث تقديمًا لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) من حيث النشأة، الأهداف، ومختلف المعايير التي أصدرتها، ويتطرق المطلب الثاني إلى عرض وتحليل المعايير الخاصة بأدوات التمويل الإسلامي غير الربحي الصادرة عن الهيئة.

المطلب الأول: التعريف بهيئة أيوفي، نشأتها، وأهدافها

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) هي منظمة دولية إسلامية غير ربحية يقع مقرها في مملكة البحرين، تأسست نواتها الأولى في عام 1990م في الجزائر بدايةً تحت تسمية «هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لتشهد العديد من التطورات والإصلاحات خلال الثلاثة عقود الأخيرة، وتُعد أيوفي معايير المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية، وصناعة الخدمات المالية الإسلامية، كما تضع المعايير الشرعية للبنوك المركزية والسلطات المالية، حيث تهدف إلى توفير التناسق والتجانس الدولي فيما يتعلق بالممارسات والأسواق المالية الإسلامية، وكذا التنسيق في عرض القوائم المالية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، ودعم نمو المؤسسات المالية الإسلامية من خلال وضع معاييرها [26]، ويوضح الجدول رقم (1) إصدارات الهيئة بأنواعها الخمس.

الجدول رقم (1): المعايير الصادرة عن أيوفي إلى غاية شهر مارس 2024م

نوع المعيار	عدد المعايير الصادرة
المعايير الأخلاقية	2
المعايير الشرعية	61
معايير الحوكمة	7
المعايير المحاسبية	27
معايير المراجعة	5
المجموع	102

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/about-aaoifi/، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

يظهر من الجدول رقم (1) مدى نشاط الهيئة في إصدار المعايير المختلفة لتغطي جميع جوانب الصناعة المالية الإسلامية، حيث يتضح أنها أصدرت ما مجموعه 102 معيارًا موزعة على خمسة أنواع رئيسية، وهي:

1. المعايير الشرعية: وهي الأكثر عدداً بـ 61 معياراً، وتغطي الجوانب الشرعية للمعاملات والمنتجات المالية الإسلامية؛

2. المعايير المحاسبية: بلغ عددها 27 معياراً، وتتناول المعالجات المحاسبية الخاصة بالعمليات المالية الإسلامية؛

3. معايير الحوكمة: صدرت 7 معايير في هذا المجال لتعزيز الحوكمة والإفصاح والشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية؛

4. معايير المراجعة: بلغ عددها 5 معايير، وتركز على عمليات المراجعة والتدقيق الشرعي والمالي لهذه المؤسسات؛

5. المعايير الأخلاقية: صدرت معياران في هذا المجال ليؤطرا الجوانب الأخلاقية في العمل المصرفي الإسلامي.

تُظهر هذه الأرقام الجهد الكبير الذي تبذله أيوفي لتوحيد الممارسات وإرساء قواعد متينة تحكم قطاع الصيرفة والمالية الإسلامية عالمياً، الأمر الذي يعزز ثقة المتعاملين والمستثمرين في هذا القطاع.

ويمكن تتبع نشأة أيوفي إلى سنة 1987م، أين تم عقد مؤتمر البنك الإسلامي للتنمية السنوي بتركيا وبالضبط في مدينة إسطنبول، وكان من مخرجاته ورقة عمل والتوصية بتأسيس فريق عمل، بدأ عمله بالفعل وأخرج على مدار 3 سنوات خمس مجلدات بحوث تم الاعتماد عليها سنة 1990م عندما وقعت عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر اتفاقيةً لتأسيس ما عُرف آنذاك بهيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والتي سجلت بعد ذلك بحوالي سنة واحدة، أي في عام 1991م، بمملكة البحرين كهيئة دولية غير ربحية تتمتع بالاستقلالية والشخصية المعنوية، ورغم انطلاقتها الفعلية منذ ذلك الحين، إلا أن عملية الهيكلة التي عرفتها الهيئة سنة 1995 والتي تضمنت تعديل نظامها الأساسي، وكذا تغيير اسمها إلى شكله الحالي، تعد إحدى أهم الخطوات في توجيه وضبط رؤيتها كمنظمة، واكتفت حينها بإصدار المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة فقط، غير أن التحديات التي كانت المؤسسات المالية الإسلامية تشهدها آنذاك نتيجة غياب بيان مفصل للعقود والمنتجات المالية من منظور الفقه الإسلامي، فرضت الحاجة الملحة لوجود معايير شرعية تعزز مرجعية

(26) عن الهيئة (أيوفي)، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/about-aaoifi/، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

الصناعة، لتنشأ سنة 1998م المعايير الشرعية والمجلس الشرعي الذي يصدرها كدليل وأساس شرعي عاملي موحد، وكان آخر تعديل في النظام الأساسي للهيئة سنة 2015م ليضبط عملية إصدار المعايير في خمس مجالات من طرف ثلاثة مجالس فنية[27].

حاليًا، تتمتع أيوفي بدعم البنوك المركزية، وهيئات الرقابة، والمؤسسات المالية، وشركات المحاسبة والمراجعة والمكاتب القانونية في أكثر من 45 دولة، حيث تطبّق معايير أيوفي في المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم[28].

من جهة أخرى، وضعت أيوفي جملةً من الأهداف الطموحة التي سطرتها ضمن إطار يحترم الشريعة الإسلامية، يمكن تخليصها كما يلي[29]:

- تطوير الفكر المحاسبي، ومجالات المراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات الصلة بنشاطات وممارسات المؤسسات المالية الإسلامية، بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ولكن مع مراعاة المعايير والممارسات الدولية؛
- تنظيم الدورات التدريبية والندوات العلمية، وإصدار نشرات دورية، وإعداد أبحاث وتقارير، واستخدام الوسائل الأخرى ذات الصلة لأجل نشر وتعزيز مفاهيم المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات المتعلقة بتطبيقات ونشاطات المؤسسات المالية الإسلامية؛
- إصدار معايير محاسبية وللمراجعة والحوكمة وتفسيراتها بهدف توحيد الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، وترقيتها ودعم الممارسات الأخلاقية المتعلقة بنشاطاتها؛
- تحقيق التوافق بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، من خلال وضع معايير ومتطلبات شرعية للتمويل والاستثمار والتأمين، بهدف تجنب التضارب أو عدم التناسق بين الفتاوى وتعزيز دور الهيئات الشرعية؛
- الترويج للمعايير والإصدارات المختلفة التي تصدرها الهيئة لتطبق وتستخدم من قبل المؤسسات المالية الإسلامية ومختلف هيئات الرقابة والمنظمات ذات الصلة؛
- توفير برامج تعليمية وتدريبية في مجالات اهتمام الهيئة لتعزيز المعرفة بالصيرفة والتمويل الإسلاميين، وتشجيع التخصص فيهما، وكل ذلك بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات ذات الصلة؛
- تنفيذ أنشطة أخرى بهدف تعزيز الوعي والقبول للمعايير التي تصدرها الهيئة.

ويرى الباحث أن هذه الأهداف التي وضعتها أيوفي تعكس رؤيةً استراتيجيةً شاملةً ومنهجيةً أكاديميةً متكاملةً لتطوير قطاع الصيرفة والمالية الإسلامية على المستويين النظري والتطبيقي، حيث تركز على تطوير الأفكار والمفاهيم المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات باعتماد المنهجية العلمية، مع مراعاة المعايير الدولية المتوافقة مع الشريعة، كما تهتم بتوحيد الممارسات وترقية المعايير في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال إصدار المعايير الملزمة وتفسيرها، فضلاً عن السعي لتحقيق التوافق والانسجام التنظيمي والتشريعي بين هيئات الرقابة الشرعية، وكذا توفير البرامج التثقيفية والتدريبية المتخصصة لنشر المعرفة وتشجيع التخصص، مع التركيز على دور الترويج للمعايير والإصدارات لتعزيز قبولها وتطبيقها.

وتكتسي إصدارات أيوفي أهميةً كبيرة تتجسد من خلال ما يلي:

- توفير مرجعية مشتركة وموحدة للصناعة المالية الإسلامية تسهم في تحديد خصائص هذه الصناعة، إضافةً إلى تقديم الأدوات الضرورية لتحقيق ما تتطلبه العمليات المالية الإسلامية، وإضفاء عامل الثقة والتجانس في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية لدى مستخدميها[30]؛
- معالجة القضايا التي لا تتناولها المعايير المحاسبية الدولية بالقدر الكافي والملائم[31]؛
- توفير دليل إرشادي حول تطبيقات الشريعة الإسلامية في مجالات الاستثمار والتمويل، ما يساعد المؤسسات على الاطمئنان من أن المنتجات والخدمات التي تقدمها تلبي متطلبات الشريعة الإسلامية؛
- تجمع معايير أيوفي بين الأسس الشرعية وأسس المحاسبة وتطبيقاتها، وبالتالي فهي تؤدي دورًا هامًا في ضمان أن التقارير المالية تعكس في جوهرها خصائص المعاملات المالية الموافقة للشريعة؛
- تدعيم كفاء التدقيق الشرعي وتقليل أخطاء العاملين، وتجنّب الهيئات الشرعية لضغوطات الإدارة؛
- تسهم المعايير الشرعية والمحاسبية في إضافة خاصيتين رئيستين إلى الصيرفة الإسلامية هما؛ توحيد مرجعية العمل المصرفي الإسلامي من نواحي الممارسة والمراجعة والإشراف الرقابي، وتنميط الممارسات والتطبيقات إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة[32].

المطلب الثاني: عرض وتحليل المعايير الخاصة بأدوات التمويل الإسلامي غير الربحي الصادرة عن أيوفي

كما أشرنا سابقًا، تصدر أيوفي خمسة أنواع من المعايير تشمل المعايير الشرعية، المعايير المحاسبية، معايير المراجعة، معايير الحوكمة، والمعايير الأخلاقية، وتمر هذه المعايير بمراحل طويلة ودقيقة تضمن سلامتها ودقتها، نعرض في هذا المطلب ونحلل أنواع هذه المعايير بالتفصيل مع التركيز على تلك الخاصة بأدوات التمويل الإسلامي غير الربحي.

أولا: عرض المعايير الشرعية

تعد المعايير الشرعية الوصف الشرعي والإجراء العملي الذي وضعته أيوفي ليكون مرجعا ضابطا للمعاملات المالية الإسلامية في النواحي الشرعية والقانونية والفنية، وهي دليل عمل ينظم المتطلبات والإجراءات الواجب الالتزام بها شرعا لمزاولة منتج أو خدمة مصرفية أو مراقبتها[33]، وتكتسي المعايير الشرعية أهميةً كبيرةً في تنظيم وتوجيه وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، حيث يسمح الالتزام بها بتحقيق التعاون بين المؤسسات المالية من خلال الأعمال المشتركة، والعمل على توحيد ممارساتها من حيث العقود والضوابط والمبادئ العامة، كما أن وجود المعايير

(27) عن الهيئة (أيوفي)، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/about-aaoifi/.

(28) الأهداف، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/الأهداف/، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

(29) عن الهيئة (أيوفي)، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/نبذة-تاريخية//، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

(30) المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة وأهميتها للصناعة المالية، عبد الرحمن السعدي، ملتقى بنك البحرين الثاني، البحرين، 2008م؛ دور أخلاقيات مهنة المحاسبة في دعم وتطبيق الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، الشويات، محمود وبراضة، حكيم، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي الجزائر، 2015م، ص 75.

(31) المواءمة بين المعايير الشرعية والمهنية في الصناعة المالية الإسلامية، كمال توفيق حطاب، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع14، 2014م، ص 97.

(32) دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية، عبدالباري مشعل، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، 2010م، ص21.

(33) أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي، نادر السنوسي العمراني، مؤتمر التدقيق الشرعي، شورى للاستشارات الشرعية، البحرين، 2015م، ص15.

الشرعية يفيد جهات القضاء والتحكيم في النزاعات لإصدار الحكم العادل، ويخدم الدولة والبنوك المركزية في تعزيز الرقابة والضبط على المؤسسات المالية، كما يفيد شركات التدقيق والعاملين فيها في ضبط عملية التدقيق وفق معايير منضبطة[34].

ولتوضيح المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي لحد كتابة هذه السطور، يعرض الجدول رقم (2) بيانًا تفصيليًا لها.

الجدول رقم (2): المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي إلى غاية شهر مارس 2024م

م	اسم المعيار	م	اسم المعيار
	المتاجرة في العملات		بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان
	المدين المماطل		المقاصة
	الضمانات		تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي
	الحوالة		المرابحة
	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك		السلم والسلم الموازي
	الاستصناع والاستصناع الموازي		الشركة والشركات الحديثة
	المضاربة		الاعتماد المستندي
	الجعالة		الأوراق التجارية
	صكوك الاستثمار		القبض
	القرض		بيوع السلم في الأسواق المنظمة
	الأسهم والسندات		عقود الامتياز
	الوكالة وتصرف الفضولي		التمويل المصرفي المجمع
	الجمع بين العقود		التأمين الإسلامي
	المؤشرات		الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية
	ضوابط الفتوى وأخلاقياتها		التورق
	ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية الحديثة		التحكيم
	الوقف		إجارة الأشخاص
	الزكاة		العوارض الطارئة على الالتزامات
	الاتفاقية الائتمانية		التعاملات المالية بالإنترنت
	الرهن وتطبيقاته المعاصرة		توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية
	إعادة التأمين		الحقوق المالية والتصرف فيها
	الإفلاس		السيولة تحصيلها وتوظيفها
	حماية رأس المال والاستثمارات		الوكالة بالاستثمار
	ضوابط حساب ربح المعاملات		خيارات الأمانة
	الوعد والمواعد		المساقاة
	خيارات السلامة		خيارات التروي
	العربون		فسخ العقود بالشرط
	المسابقات والجوائز		ضمان مدير الاستثمار
	الذهب وضوابط التعامل به		إعادة الشراء
	بيع الدين		الوقف
	بطاقات الدفع		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الرياض، دار الميمان، 2018م، مع التحديث من موقع الهيئة

(34) أثر تطبيق المعاير الشرعية الصادرة عن أيوفي في تحقيق ميزة تنافسية على مستوى المصارف الإسلامية سارة جناد، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم الجزائر، م23، ع2، 2023م، ص57.

على شبكة الإنترنت وتجدر الإشارة إلى أن موقع أيوفي على شبكة الإنترنت يعرض 11 معيارًا شرعيًا قيد الإعداد، تغطي المواضيع التالية[35]:

- حق الانتفاع العقاري؛
- الصكوك؛
- البناء والتشغيل والإعادة؛
- الشركة ذات الغرض الخاص؛
- العمولات والرسوم؛
- الإجارة الموصوفة بالذمة؛
- تنقية الأسهم المختلطة من الكسب غير المشروع؛
- حساب الخيرات؛
- مخاطر الملكية في صيغ التمويل؛
- المشاركات الزراعية وتطبيقاتها المعاصرة؛
- العهدة المالية.

حاليًا، تُعتمد المعايير الشرعية لأيوفي كمتطلبات تنظيمية إلزامية في عدة دول ومقاطعات قانونية، كما أن العديد من المؤسسات المالية الإسلامية، وكذا مؤسسات الاستشارات الشرعية والمؤسسات التعليمية والتدريبية وغير المصرفية، ومكاتب التدقيق، وشركات التأمين التكافلي، ومؤسسات سوق رأس المال، وعلماء الشريعة والمتخصصين من مختلف أنحاء العالم تتبع هذه المعايير، ومن أهم تطبيقات المعايير الشرعية أنه تم الاعتماد عليها في تطوير الأساس القانوني لدولة الكويت، والتوصية بها كمبادئ إرشادية في السلطات القضائية أيضا[36].

وتتمثل الدول والمنظمات التي تتبع المعايير الشريعة لأيوفي كليًا أو جزئيا أو كدليل إرشادي في: أفغانستان، البحرين، العراق، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الأردن، جمهورية كريغيستنان، لبنان، ليبيا، موريشيوس، نيجيريا، سلطنة عمان، فلسطين، باكستان، دولة قطر، السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن. هيئة الخدمات المالية بأستانا (AFSA)، مركز دبي المالي العالمي (DIFC)، مركز قطر الدولي المالي (QIFC) [37].

ثانيًا: عرض المعايير المحاسبية

المعايير المحاسبية الصادرة عن أيوفي عبارة عن إرشادات وتوجيهات وتوصيات ينبغي الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قامت بها المؤسسات المالية الإسلامية، كما أنها توضح المعالجة المحاسبية لمختلف أنواع العقود التمويلية[38]، وتعد مقياسًا هامًا لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية[39].

(35) المعايير الشرعية قيد الإعداد، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/المعايير-قيد-الإعداد/، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

(36) اعتماد معايير الهيئة (أيوفي)، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/اعتماد-معايير-الهيئة-أيوفي/، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

(37) اعتماد معايير الهيئة (أيوفي)، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/اعتماد-معايير-الهيئة-أيوفي/.

(38) معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية، بدروني عيسى، وجيلاحي وفاء، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2019م، ص ص 70-82، ص 75.

(39) محاسبة المصارف الإسلامية. حسين شحاتة، مكتبة التقوى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2012م، ص 24.

إما بشكل كلي أو جزئي كمتطلبات تنظيمية إلزامية في السلطات القضائية لعدة دول، يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): المعايير المحاسبية سارية المفعول الصادرة عن أيوفي إلى غاية شهر مارس 2024م

م	اسم المعيار	م	اسم المعيار
	معيار رقم 1: العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية		معيار رقم 3: التمويل بالمضاربة
	معيار رقم 4: التمويل بالمشاركة		معيار رقم 7: السلم والسلم الموازي
	معيار رقم 10: الاستصناع والاستصناع الموازي		المعيار رقم 12: العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات للتأمين الإسلامية
	المعيار رقم 21: الإفصاح عن تحويل الموجودات		معيار رقم 26: الاستثمار في العقارات
	معيار رقم 27: حسابات الاستثمار		معيار رقم 28: المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى
	معيار رقم 30: اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بخسائر		معيار رقم 31: الوكالة بالاستثمار
	معيار رقم 32: الإجارة		معيار رقم 33: الاستثمار في أسهم الصكوك والأدوات المماثلة
	معيار رقم 34: التقارير المالية لحملة الصكوك		معيار رقم 35: احتياطات المخاطر
	معيار رقم 38: الوعد والخيار والتحوط		معيار رقم 39: التقارير المالية للزكاة
	معيار رقم 40: التقارير المالية للخدمات المالية الإسلامية المقدمة من قبل المؤسسة المالية التقليدية.		معيار رقم 13: المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية
	معيار رقم 14: صناديق الاستثمار		معيار رقم 15: المؤونات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية
	معيار رقم 19: المساهمات في شركات التأمين الإسلامية		معيار رقم 23: التوحيد
	معيار رقم 24: الاستثمارات في الشركات التابعة		معيار رقم 36: التبني الأول لمعايير أيوفي للمحاسبة المالية
	معيار رقم 37: التقارير المالية للمؤسسات الوقفية		

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على موقع أيوفي على الشبكة: معايير المحاسبة المالية، https://aaoifi.com/cpfas-introduction/?lang=en تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

إضافة إلى المعايير الواردة في الجدول رقم (3)، يعرض موقع أيوفي على شبكة الإنترنيت معيارين محاسبيين قيد الإعداد يتعلقان بمحاسبة الصكوك ومحاسبة الوعد[40].

وتلقى معايير المحاسبة المالية لأيوفي قبولًا هامًا، حيث تم اعتمادها جزئيًا أو كليًا كمتطلبات تنظيمية إلزامية في السلطات القضائية لعدة دول، كما استخدمت كأساس لتطوير القوانيين والنظم المحاسبية في بعض الدول، وتمت التوصية بها

كمبادئ إرشادية في بعض مناطق أخرى، ومن ناحية المنظمات، يسمح مركز دبي المالي العالمي (DIFC) ولابوان والمالديف بإعداد التقارير المالية الأولية اعتمادًا على معايير المحاسبة المالية لأيوفي، كما تطبق البنوك في بنغلاديش هذه المعايير طوعيًا، وتتمثل الدول والمنظمات التي تتبع معايير المحاسبة المالية لأيوفي إما جزئيًا أو كليًا أو كدليل إرشادي في: أفغانستان، البحرين، العراق، الأردن، جمهورية كيرغيستان، لبنان، ليبيا، موريشيوس، نيجيريا، دولة قطر، سلطنة عمان، باكستان، فلسطين، السودان، سوريا، اليمن، بنك التنمية الإسلامي، مركز قطر الدولي المالي (QIFC)[41].

ثالثًا: عرض معايير المراجعة

يقصد بالمراجعة الفحص والتقييم الذي يهدف إلى إبداء الرأي في البيانات والقوائم المالية، والتصرفات المالية للجهات الخاضعة للرقابة، وفقا للأنظمة المعمول بها في هذا الشأن[42]، ومعايير المراجعة هي تلك القواعد التي تقوم على فحص وتقييم جميع أعمال المؤسسات المالية الإسلامية ومدى التزامها بالضوابط الشرعية بحيث تفحص وتقيم العمل المصرفي والتأكد من أن إيداع وتوظيف الأموال وتقديم التمويلات تم وفق الشريعة الإسلامية.

وتظهر أهمية معايير المراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي[43]:

- توفر دليلًا ونموذجًا عمليًا يؤخذ به عند تنفيذ عملية المراجعة؛
- تعمل على تحفيز وتنمية كفاءة المراجع؛
- تُعد أداة تدريب فعال للمراجعين الجدد؛
- تمكن من تقويم أداء عمل المراجع وتساهم في إعداد الخطط والبرامج.

وقد أصدرت أيوفي 5 معايير للمراجعة لتكون مرجعية يعتمد عليها المدقق في تدقيق أعمال المؤسسات والمصاف الإسلامية وهي[44]:

- هدف المراجعة ومبادئها؛
- تقرير المراجع الخارجي؛
- شروط الارتباط لعملية المراجعة؛
- فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية.

رابعًا: عرض معايير الحوكمة

حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية هي مجموعة مبادئ الشريعة الإسلامية التي تضبط وتنظم العلاقات بين المساهمين، وبين إدارة المؤسسة بما يحقق كفاءة الأداء، وحفظ الحقوق، وتسمح للمساهمين بالرقابة وتقييم الأداء[45]، وتظهر أهمية معايير الحوكمة في كونها[46]:

(40) المعايير المحاسبية قيد الإعداد، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/المعايير-قيد-الإعداد-2/، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

(41) اعتماد معايير الهيئة (أيوفي). موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/اعتماد-معايير-الهيئة-أيوفي/، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

(42) معايير المراجعة الحكومية، وثيقة صادرة عن ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، 2008م، ص4.

(43) معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع التطبيق وطموحات مستقبلية، بن عمارة والعربي عطية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي الجزائر، ع5، 2015م، 87-97.

(44) البشير بن عبد الرحمن، شرفة حكيمة، مرجع سابق، ص 57.

(45) الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ودور هيئات الرقابة في تعزيزها، عاطف أبو هبيد، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013م.

(46) الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، عبد المجيد الصلاحين، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، 2010م، ص109.

- تعمل على ضمان الالتزام الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الالتزام بالمبادئ العامة للشريعة الإسلامية، والأحكام التفصيلية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية؛
- تعزيز الاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصالح، وإعطاء مصداقية للمؤسسة المالية الإسلامية؛
- مكافحة الفساد المالي والإداري وحماية أموال المساهمين من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية، وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية.

وقد أصدرت أيوفي 7 معايير للحوكمة سارية المفعول وهي كما يلي[47]:

- تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها؛
- الرقابة الشرعية؛
- الرقابة الشرعية الداخلية؛
- لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- استقلالية هيئة الرقابة الشرعية؛
- بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- المسؤولية الاجتماعية للشركة: السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية.

ضف إلى ذلك، يعرض موقع أيوفي 11 مسودةً لمعايير حوكمة قيد الإصدار كالآتي[48]:

- التمويل الجماعي الإسلامي؛
- التمويل المصرفي المجمع؛
- الإطار المؤسسي لتطبيق الأخلاقيات؛
- الالتزام الشرعي والتصنيف الائتماني للصكوك وأدوات التمويل الإسلامي؛
- عملية اتخاذ القرار الشرعي؛
- إطار الحوكمة الشرعية؛
- هيئة الرقابة الشرعية: التعيين والتشكيل؛
- هيئة الرقابة الشرعية: المهام والعمليات؛
- هيئة الرقابة الشرعية: المراجعة والتقرير؛
- تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية على نوافذ المؤسسات المالية الإسلامية؛
- مسودة معيار الحوكمة تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية على الشركات التابعة/الشقيقة.

خامسًا: عرض معايير الأخلاقيات

تصاحب الأخلاقيات العمل المحاسبي منذ البداية حتى النهاية، ولا يمكن تصور هذا العمل بمعزل عن الأخلاقيات، وتمثل الأخلاقيات بصورة عامة ركيزة أساسية لجميع العاملين في مختلف القطاعات، لذلك، حرصت الهيئة «أيوفي» على توجيه تلك الأخلاقيات بما يتوافق مع الشريعة من خلال تشكيل مجلس الحوكمة والأخلاقيات، وإصدار معيارين (ميثاقين) يوجهان العاملين نحو تعزيز أخلاقيات المهنة، ولأهمية العمل المحاسبي بأقسامه الثلاث، كان له النصيب الأوفر، فنظرت الهيئة إلى العاملين ككل بميثاق واحد، ونظرت إلى المحاسبين بصورة خاصة بميثاق خاص بهم[49].

بناءً على العرض المقدم في هذا المطلب، يرى الباحث أن معايير أيوفي تمثل إنجازًا مهمًا في مجال تنظيم وتوحيد ممارسات الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي، فالمعايير الشرعية توفر الإرشادات اللازمة لضمان التزام المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها، بينما تعمل المعايير المحاسبية على توحيد المعالجات المحاسبية للعمليات المالية الإسلامية وتيسير عملية الإفصاح والشفافية، في حيث أن معايير المراجعة ضرورية لضمان جودة عملية التدقيق والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بمراجعة الالتزام بأحكام الشريعة، وتكمل معايير الحوكمة هذه المنظومة من خلال تعزيز آليات الرقابة والإشراف وحماية حقوق أصحاب المصالح، ولا يمكن بطبيعة الحال إغفال دور معايير الأخلاقيات في الحفاظ على النزاهة والمصداقية للممارسات المالية الإسلامية، خاصة أن هذه الصناعة ترتكز على المبادئ الأخلاقية للشريعة الإسلامية، ويعتقد الباحث أن معايير أيوفي خطوة مهمة نحو النضج والتطور للصناعة المالية الإسلامية، حيث توفر إطارًا متكاملاً لتنظيم الجوانب المختلفة من العمليات والممارسات، مع التأكيد على ضرورة مواصلة تطوير هذه المعايير وتحديثها بما يتماشى مع التطورات المستجدة في هذا المجال.

تُعتمد معايير الحوكمة والمراجعة والأخلاقيات لأيوفي بشكل كلي أو جزئي كمتطلبات تنظيمية إلزامية في بعض الدول والمنظمات، وفي العديد من شركات الاستشارات الشرعية، والتدقيق، والتأمين التكافلي، وشركات التمويل غير المصرفية، ومؤسسات سوق رأس المال، والتعليم والتدريب، ومن قبل العلماء والمتخصصين في الشريعة في مختلف أنحاء المعمورة، إذ أنها تلقى قبولًا وانتشارًا هامين، وتتمثل الدول والمنظمات التي تتبع هذه المعايير كليًا أو جزئيًا كدليل إرشادي في: أفغانستان، البحرين، الأردن، كريغيستان، نيجيريا، قطر، عمان، باكستان، السودان، سوريا، اليمن، مركز دبي المالي العالمي (DIFC)، ومركز قطر الدولي المالي (QIFC) [50].

المبحث الثالث: إسهامات أيوفي في مأسسة القطاع غير الربحي

يُعنى هذا المبحث بعرض إسهامات أيوفي في مأسسة القطاع غير الربحي، حيث يبدأ المطلب الأول بالتأطير النظري للعرض من خلال تعريف عملية المأسسة وتحديد وظائفها، ومن ثم التركيز على مساهمات أيوفي من خلال المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير المراجعة والحوكمة في مأسسة المنظمات غير الربحية مع اختيار مؤسسات الزكاة في المطلب الثاني، ومؤسسات الوقف في المطلب الثالث ومؤسسات القرض الحسن في المطلب الرابع، إذا سيتم تناول ثلاثة معايير شرعية مع ما يقابلها من معايير محاسبية وحوكمة، وهي؛ الزكاة، الوقف، والقرض.

المطلب الأول: مفهوم مأسسة المنظمات غير الربحية ووظائفها

المأسسة (Institutionnalisation) هي عملية معقدة تم تعريفها بطرق مختلفة من قبل مصادر علمية عديدة، نذكر منها:

(47) المعايير الصادرة، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/المعايير-الصادرة-3/، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

(48) مسودات المعايير، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/مسودات-المعايير-4/، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

(49) إسهامات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز الأخلاقيات والآداب المهنية للعمل المحاسبي، هشام حمودي، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، 2019م، ص 72.

(50) اعتماد معايير الهيئة (أيوفي)، موقع هيئة أيوفي على الشبكة https://aaoifi.com/اعتماد-معايير-الهيئة-أيوفي/، تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م.

- المأسسة عملية تتأثر فيها المنظمات بالضغوط التنميطية، وتنشأ هذه الضغوط أحيانًا من مصادر خارجية مثل الدولة، وأحيانًا أخرى من داخل المنظمة نفسها، حيث تؤدي إلى توجيه المنظمة بعناصر مبررة، مثل الإجراءات العملية للمعايير، والشهادات المهنية المعتمدة، والمتطلبات الحكومية[51]؛
- المأسسة هي عملية ونتيجة إعادة إنشاء وصيانة وتعزيز القواعد والتنظيمات وممارسات المعايير التي تسمح لممارسات معينة مع مرور الوقت بأن تصبح جزءًا مشروعًا ومألوفًا في صنع السياسات، بناءً على المعاني والقيم والتوجهات الجماعية[52]؛
- تسعى نظرية المأسسة إلى شرح كيفية إنشاء وانتشار عناصر مثل؛ الهياكل التنظيمية والعمليات والمهن داخل المنظمات وفيما بينها، وتؤكد أن البيئة المؤسسية لها تأثير أعمق في تطور تلك العناصر من الضغوط السوقية، وبالتالي تشرح السلوكيات التنظيمية التي تتحدى العقلانية الاقتصادية، ويمكن فهم المؤسسات باعتبارها الإطار الذي تحدث فيه التفاعلات البشرية، أو أنها وأنظمة القواعد والمعتقدات والقيم والمنظمات التي تتولد معًا الانتظام في السلوك الاجتماعي[53].

ويرى الباحث بناءً على هذه التعاريف، أن المأسسة عملية ديناميكية تنطوي على إنشاء وتحويل القواعد والقيم والإجراءات داخل المنظمة أو المجتمع، لتصبح هذه القواعد والقيم ضمنية مع مرور الوقت، مما يؤثر في السلوك ويشكل الهياكل الاجتماعية، حيث تتأثر المأسسة بالعوامل الداخلية والخارجية، وتخضع للتغيير والتكيف استجابةً للتحولات.

من جهة أخرى، تم تعريف مأسسة المنظمات غير الربحية بأنه إدارة أوجه النشاط الذي يتوافر في بعض المنظمات التي تقدم خدماتها إلى بعض الفئات الخاصة، ولا تهدف إلى تحقيق الربح، وهذا النوع من الإدارة يختلف عن الإدارة العامة في أنه لا يهدف إلى تقديم خدمات عامة، وأيضا يختلف عن منظمات الأعمال من حيث لا يهدف إلى تحقيق أرباح بمفهومها العام، وإنما توجه دخلها إلى رعاية خيري للمستفيدين من خدماتها، من أمثلتها: الهيئات والمنظمات والجمعيات الخيرية العلمية والهيئات التطوعية [54].

ومن وظائف هذه الإدارة التي ترتبط بمعايير الأيوفي في المؤسسات غير الربحية: وظيفة التنظيم من خلال المعايير الشرعية، وظيفة الإدارة المالية من خلال المعايير المحاسبية، ووظيفة الرقابة من خلال معايير المراجعة والحوكمة، ومفهوم الوظائف المحددة كما يلي:

أولاً: وظيفة التنظيم

وهو ترتيب الأعمال والأنشطة في وحدات إدارية يسهل الإشراف عليها مع تحديد العلاقات الرسمية بين أولئك الذين يعينون أو يخصصون للقيام بتلك الأعمال وللتنظيم عدد من العناصر الأساسية، والعنصر الذي له صلة بالموضوع هو عنصر تحديد ووضع السياسات [55]، ويعني التوجيهات العامة ووضع السياسات – في حدود أنظمة ولوائح الدولة – والتوجيهات وإجراءات العمل التي تصدر في ضوئها القرارات والأوامر المختلفة في نشاطات منظمة القطاع غير الربحي، أما إجراءات العمل فتعني نظم أداء الأعمال التي تحكم سير المنظمة والتي يدرب عليها العاملون بعد تعيينهم.

ثانياً: وظيفة الإدارة المالية

تعد الإدارة المالية وظيفة كباقي الوظائف الرئيسة للمنظمة، وتحمل الأهمية النسبية ذاتها التي تحملها هذه الوظائف، حيث تختص هذه الوظيفة بالمهام المالية المختلفة، فهي المسؤولة عن التصرفات المالية التي تتعلق بحركة الأموال للمنظمة، ولذلك من تعريف الإدارة المالية بأنها ذلك النشاط الذي يختص بالتخطيط والتنظيم والمتابعة لحركة دخول وخروج أموال المنظمة[56]، ومؤسسات القطاع غير الربحي معنية بإدارة الأموال وفق مصالح الأطراف المستفيدين من المؤسسة.

ثالثاً: وظيفة الرقابة

هي قياس الأداء الفعلي للأفراد والتصرفات المرتبطة بالمنظمة على حد سواء للتأكد من مدى الالتزام بالقرارات والتعليمات والتوجيهات التفصيلية المتعلقة بالخطة المعتمدة، وتبعًا لمعايير مناسبة محددة سلفًا، وهو ما يقتضي أن تكون المعايير الموضوعية غير مبالغ في مثاليتها، والتي على ضوءها يتم مقارنة الإنجاز الفعلي بها، فيسهل استنباط أوجه الاختلاف وتصحيح الأخطاء؛ فمن فوائد الرقابة اكتشاف الانحرافات السلبية تمهيدا لتناولها بالدراسة والتشخيص لمسبباتها الرئيسة والفرعية والتأكد من مدى مناسبة كل من الموارد البشرية والمادية، والتأكد من استخدام الكف لكل من الموارد المتاحة والمرتقبة، والتأكد من الأداء التنفيذي [57].

وتساهم الأيوفي في مأسسة عدد من المنظمات غير الربحية عبر قواعد المعايير الشرعية والمحاسبية والمراجعة والحوكمة، ومنها مؤسسات الزكاة، ومؤسسات الوقف، ومؤسسات القرض الحسن، وهي الأنواع الثلاثة التي سيركز عليها العرض الحالي، إذا سيتم تناول ثلاثة معايير شرعية مع ما يقابلها من معايير محاسبية وحوكمة، وهي؛ الزكاة، الوقف، والقرض الحسن.

المطلب الثاني: وظيفة التنظيم والرقابة والإدارة المالية في مؤسسة الزكاة وفق معايير أيوفي

أولا: إدارة التنظيم من خلال المعايير الشرعية لأيوفي في مأسسة الزكاة

قرر المجلس الشرعي لأيوفي إصدار معيار شرعي عن الزكاة في اجتماعه الثالث عشر في مكة المكرمة في أكتوبر 2004م، وتم اعتماد مسودة المعيار الذي يحمل رقم 35 في ترقيم المعايير الشرعية في اجتماع المجلس الثاني والعشرين المنعقد في مملكة البحرين خلال الفترة 26-28 نوفمبر 2008م، ويمكن لمؤسسات القطاع غير الربحي –ذات الأنشطة المتعددة أو التي تباشر أعمال الزكاة– أن تستفيد من المعيار الشرعي للزكاة في النقاط التالية[58]:

- تحديد الموجودات الزكوية بأنواعها؛
- تحديد ما يحسم من الموجودات الزكوية من المطلوبات أو المخصصات بحسب طبيعتها؛
- بيان المقادير الواجب إخراجها في الزكاة؛
- بيان ما تصرف فيه الزكاة.

(51) Zucker, Lynne G. "Institutional theories of organization." Annual review of sociology 13, no. 1 (1987): 443-464, p. 444.

(52) Jepperson, Ronald L., and John W. Meyer. Institutional theory: The cultural construction of organizations, states, and identities. Cambridge University Press, 2021.

(53) Roszkowska-Menkes, Maria. "Institutional Theory." In Encyclopedia of Sustainable Management, pp. 1-7. Cham: Springer International Publishing, 2022.

(54) مبادئ إدارة الأعمال الأساسيات والاتجاهات الحديثة، الشميمري أحمد بن عبد الرحمن، هيجان، عبد الرحمن بن أحمد وغنام بشرى بنت بدير المرسى، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 10، 2014م، ص 30.

(55) مبادئ إدارة الأعمال الأساسيات والاتجاهات الحديثة، الشميمري أحمد بن عبد الرحمن، هيجان، عبد الرحمن بن أحمد وغنام بشرى بنت بدير المرسى، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 10، 2014م.

(56) مبادئ إدارة الأعمال الأساسيات والاتجاهات الحديثة، الشميمري أحمد بن عبد الرحمن، هيجان، عبد الرحمن بن أحمد وغنام بشرى بنت بدير المرسى، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 10، 2014م.

(57) مبادئ إدارة الأعمال الأساسيات والاتجاهات الحديثة، الشميمري أحمد بن عبد الرحمن، هيجان، عبد الرحمن بن أحمد وغنام بشرى بنت بدير المرسى، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 10، 2014م.

(58) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دار الميمان، الرياض، 2018م، ص 565.

وتتطلب الاستفادة من المعيار أن يكون في حدود الأنظمة والمعايير التي تضعها الدول التي تقع فيها المؤسسة، فيما يخص أحكام جباية الزكاة.

ثانيا: الإدارة المالية من خلال المعايير المحاسبية لأيوفي في مأسسة الزكاة

اعتمد مجلس المعايير المحاسبية لأيوفي في اجتماعه التاسع المنعقد في يومي 19-20 سبتمبر 1995م إعداد معيار المحاسبة المالية رقم 9 حول الزكاة، والذي هدف إلى تحقيق تجانس تطبيقات المحاسبة عن الزكاة وأسسها في المؤسسات المالية الإسلامية، وعرضها في القوائم المالية، وتم الشروع في مراجعة شاملة للمعيار في جوان 2016م من أجل تحديد النقائص الواردة في المعيار، ودراسة إمكانية توسيع نطاقه بما يتوافق والتحديثات التي عرفها المعيار الشرعي رقم 35 عن الزكاة، ليصدر في ديسمبر 2021م معيار المحاسبة المالية رقم 39 «التقرير المالي عن الزكاة»، الذي حل محل المعيار رقم 9، والذي يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية للزكاة في التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، بما يتكامل والأحكام الشرعية العامة الواردة في المعيار الشرعي رقم 35، مع التركيز على متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية، وتبيين مبادئ التقرير المالي التي ينبغي تطبيقها بما يتوافق ودرجة إلزام المؤسسة المالية بإخراج الزكاة، ولا يتناول معيار المحاسبة المالية رقم 39 جوانب القياس والحساب باعتبارها مسائل شرعية، غير أنه يقدم أمثلة توضيحية للإفصاحات المتعلقة بحساب وعاء الزكاة، والفئات التي يعزى إليها[59].

ثالثًا: إدارة الرقابة من خلال معايير المراجعة والحوكمة لأيوفي في مأسسة الزكاة

اعتمد مجلس معايير المحاسبة والمراجعة لأيوفي معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 1 «هدف المراجعة ومبادئها» في اجتماعه الحادي عشر المنعقد في 2-19- مايو 1996م، ومعيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 4 «فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية» في اجتماعه التاسع عشر المنعقد في 21 ماي 2000م، وذلك بهدف تقديم أسس وإرشادات للمراجعين الذين يتعاملون مع قوائم مالية تعدها مؤسسات مالية إسلامية، ومن المبادئ العامة التي يجب على المراجع أن يلتزم بها وفقًا لهذه المعايير؛ الاستقامة، والنزاهة، والأمانة، والعدل، والصدق، والاستقلالية، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والحرص اللازم، والسرية، والسلوك المهني، والمعايير الفنية[60].

ويمكن لمؤسسات الزكاة من خلال هذه المعايير الاستفادة من الأسس والإرشادات بشأن الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم مراجعة قوائمها المالية، كونها تساهم في تحقيق الحوكمة الرشيدة وإرساء ممارسات الإدارة السليمة بهذه المؤسسات من خلال اشتراطها الالتزام بالمبادئ المذكورة، الأمر الذي يعزز ثقة الجمهور والمزكّين ويشجع على المنافسة البناءة بين المؤسسات لتحسين أدائها، كما أن عملية مراجعة القوائم المالية تهدف إلى تمكين المراجع من إبداء الرأي حول ما إذا كانت القوائم المالية معدّة من كل النواحي ذات الأهمية النسبية وفقا لكل من أحكام الشريعة الإسلامية، ومعايير المحاسبة التي تصدرها أيوفي أو الأنظمة ذات الصلة المطبقة في الدولة التي تعمل فيها مؤسسة الزكاة.

أما فيما يخص معايير الحوكمة، فقد اعتمد مجلس معايير المحاسبة والمراجعة معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 1 «تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها» في اجتماعه الثالث عشر المنعقد في 15- 16 يونيو 1997م، والذي يهدف إلى وضع القواعد والإرشادات الضرورية لتحديد مفهوم هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وكيفية تعيين أعضائها، وتكوينها، وتفاصيل التقرير الصادر عنها، من أجل ضمان التزام جميع المؤسسات المالية الإسلامية في معاملاتها وعملياتها بمبادئ الشريعة الإسلامية[61]، وبالنسبة لمؤسسات الزكاة، فإن معايير الحوكمة بمثابة دليل لضمان التزامها في معاملاتها وعملياتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ضف إلى ذلك إمكانية استفادة مؤسسات الزكاة في القطاع غير الربحي من معايير الحكومة الأخرى مثل معيار الرقابة الشرعية، ومعيار الرقابة الشرعية الداخلية.

المطلب الثالث: وظيفة التنظيم والرقابة والإدارة المالية في مؤسسة الوقف وفق معايير الأيوفي

أولا: إدارة التنظيم من خلال المعايير الشرعية لأيوفي في مأسسة الوقف

اعتمد المجلس الشرعي لأيوفي لأول مرة المعيار الشرعي الخاص بالوقف الأول الذي أخذ رقم 33 في اجتماعه الواحد والعشرين المنعقد في 2 جويلية 2008م بالمدينة المنورة، ليعيد مراجعته واعتماد معيار الوقف المعدل الذي تم منحه رقم 60 في اجتماعه السابع والخمسين المنعقد في مملكة البحرين خلال الفترة 7-9 مارس 2019م، حيث يهدف إلى بيان أحكام الوقف التي تعد بمثابة مرتكزات التطبيقات العملية للوقف، ودور المؤسسات المالية الإسلامية في النظارة على الوقف وإدارته وتثميره، ويوضح المعيار لمؤسسات الوقف بشكل خاص النقاط التالية[62]:

- تعريف الوقف؛
- أنواع الوقف؛
- أحكام الوقف وأركانه وشروط كل ركن؛
- نفقات الوقف؛
- طرق الانتفاع بالوقف؛
- سبل تنمية الوقف وأحكام النظارة عليه وإدارته؛
- مايمكن للمؤسسة المالية الإسلامية استخدامه في تنمية موارد الوقف وطرق استثماره.

ويُعد معيار الوقف أداةً هامةً لإدارة التنظيم الخاص بمؤسسات الوقف من خلال توفير إطار مرجعي شامل لمأسسة إدارة الأوقاف وفقًا للأحكام الشرعية، فبتحديده للمفاهيم الرئيسة، يضع المعيار الحدود الواضحة والمعايير الدقيقة التي ينبغي على مؤسسات الوقف الالتزام بها لضمان شرعية وصحة عملياتها، كما يرسم المعيار السبل المثلى لاستثمار أموال الأوقاف وتنميتها بطرق مشروعة، الأمر الذي يساعد على ترشيد وتنظيم إدارة الأوقاف وفق أسس راسخة ومعايير محددة، مما يحقق الاستغلال الأمثل لموارد الأوقاف ويعزز كفاءة إدارتها، علاوةً على ذلك، يحدد المعيار صلاحيات ومسؤوليات الجهات المختلفة المعنية بالوقف بشكل واضح، مثل دور المؤسسات المالية في النظارة والإدارة، وبذلك يساهم في مأسسة الحوكمة والرقابة على أعمال الوقف بشكل يكفل حسن سير عملياته وحمايتها من التجاوزات.

(59) معيار المحاسبة المالية رقم 39 التقارير المالي عن الزكاة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تاريخ الدخول 18 مارس 2024 https://aaoifi.com/معايير-المحاسبة-الصادرة/

(60) معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، دار الميمان، الرياض، 2018م، ص 964.

(61) معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، دار الميمان، الرياض، 2018م، ص 1053.

(62) معيار الوقف، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (وثيقة عبر موقع الأيوفي) ص 1416، تاريخ الدخول 18 مارس 2024 /https://aaoifi.com/wp-content/uploads/2022/01/معيار-الوقف.pdf

ثانيًا: الإدارة المالية من خلال المعايير المحاسبية لأيوفي في مأسسة الوقف

صدر معيار المحاسبة المالية لأيوفي رقم 37 تحت عنوان «التقرير المالي للمؤسسات الوقفية» في شهر ديسمبر سنة 2020م بعد أربع سنوات من بدأ العمل على فكرته من طرف مجلس المحاسبة التابع لأيوفي في اجتماعي في مارس 2016، واستفاد المعيار لإصداره من دعم وتعاون من طرف «استثمار المستقبل للأوقاف والوصايا»، وبرعاية مؤسسة الشيخ محمد بن صالح الشاوي الخيرية[63].

وقد جاء هذا المعيار أخذًا في الحسبان اختلاف متطلبات التقارير المالية للمؤسسات الوقفية بسبب اختلافها عن الكيانات ذات الأغراض التجارية أو مؤسسات القطاع العام، كونها أقرب إلى المؤسسات الخيرية، وتولدت الحاجة لهذا المعيار من الرغبة في ضمان الشفافية والمساءلة لدى مؤسسات الوقف، وتوفير تقارير مالية عالية الجودة كأداة ناجعة لاضطلاع الناظر بمسؤوليات النظارة ومهامها بالتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية شكلًا وجوهرًا،حيث يحدد المعيار متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية للمؤسسات الوقفية والمشابهة، ويأتي هذا المعيار كتتويج لمشروع شامل لمراجعة وتطوير المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة المتعلقة بالوقف، حيث يسعى إلى سد النقص في توافر الإرشادات والتوجيهات الخاصة بالمتطلبات المحاسبية لتلك المؤسسات، ومن المتوقع أن يساهم تطبيق هذا المعيار في تحسين فعالية وكفاءة عمليات الوقف، وتعظيم العوائد للمستفيدين، وتشجيع المساءلة والإدارة الرشيدة، فضلاً عن تعزيز الشفافية في العمليات والنتائج المالية للوقف، ووضع أساس أفضل لإظهار أدائه المالي بصورة أكثر دقة.

ويتم استخدام معيار التقرير المالي للمؤسسات الوقفية على ضوء المعيار الشرعي الخاص بالوقف، ومعيار الحوكمة رقم 11 «حوكمة الوقف»، ما يتيح التكامل بين مختلف جوانب الإدارة للمؤسسات الوقفية، وكل ذلك يدخل في إطار سعي أيوفي لتطوير مجموعة شاملة من المعايير المتعلقة بالوقف في مجالات الشريعة والحوكمة والمحاسبة، وذلك بالتعاون مع شركة استثمار المستقبل السعودية والمعهد الدولي للوقف الإسلامي، بهدف تنظيم مؤسسات الوقف من عدة جوانب، تشمل الأحكام الشرعية المنظمة لها، وقواعد الحوكمة، وأسس المعالجات المحاسبية والإفصاحات الخاصة بها، وتعتبر هذه المعايير خلاصة لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، مع مراعاة الأحكام الشرعية المتعلقة بالوقف، لا سيما الحوكمة الشرعية، وبما أنه لا توجد معايير دولية تتناول هذا الجانب المهم من النشاط الاقتصادي، فإن أيوفي تعد رائدة في تطوير مثل هذه المعايير الشاملة لمختلف جوانب العمل المؤسسي للوقف[64].

ورغم إرشاداته القيمة، يبقى هناك مجال لمقترحات للتحسين، حيث أن المعيار حسب الخبراء أكثر ملاءمة للمؤسسات الوقفية الكبرى بالدرجة الأولى، وفي ظل اختلاف متطلبات التقرير المالي للمؤسسات الوقفية باختلاف حجمها ووظائفها وأساليب عملها، يمكن أن تتخفف بعض أنواع الأوقاف من بعض متطلبات هذا المعيار حجماً ونوعاً، كما أن هناك مجالًا للتأمل في أهمية وملائمة ابتكار برامج حاسوبية وتطبيقات ذكية متخصصة لاستيعاب المعيار المحاسبية، والترويج لمجموعة معايير أيوفي للوقف بانواعها الثلاث لدى الجهات الإشرافية على الأوقاف، وبناء التحالفات والشراكات لتنفيذ برامج ومبادرات لتوعية وتأهيل ورفع قدرات الكوادر الوقفية، وتنفيذ دراسات دورية لقياس الآثار المترتبة على إلزام المؤسسات الوقفية بمعيار المحاسبة الوقفية، وانعكاسات ذلك أصول الوقف، ومستحقيه[65].

ثالثًا: إدارة الرقابة من خلال معايير المراجعة والحوكمة لأيوفي في مأسسة الوقف

أصدرت أيوفي مسودة لمعيار جديد ضمن معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية تحت رقم 11 بشأن «حوكمة الوقف»، حيث اعتمد مجلس الحوكمة والأخلاقيات المسودة، ووافق على إصدارها للحصول على رأي المهتمين والخبراء، وتضمنت المسودة معالجة سياسة المخاطر، حيث يجب على الناظر الالتزام بسياسة مخاطر موثقة جيدًا وموافق عليها من قبل الناظر؛ لضمان عدم استخدام أصول الوقف للمنفعة الشخصية، كما تناولت مسودة المعيار تعويض الناظر إذ كان هناك نقاش حول ما إذا كان يجب عليه تلقي تعويض عام أو مبني على الأداء، وقد تقرر أن يكون التعويض عادلاً ومتوافقًا مع مبادئ الشريعة، وتتناول المسودة أيضاً الامتثال للشريعة، حيث من الضروري وجود هيكلية فعالة لضمان هذا الامتثال، مع أدوار واضحة لأعضاء الحوكمة، وتفاعلات شفافة بين هيئة الرقابة الشرعية والإدارة، وتم التطرق زيادةً على ذلك إلى المعاملة العادلة، إذ يجب على الوقف ضمان المعاملة العادلة بين أصحاب المصلحة، مع آليات حوكمة تحمي مصالح الواقف (المتبرع)، وتوفر تقارير مالية وتشغيلية دقيقة[66].

المطلب الرابع: وظيفة التنظيم والرقابة والإدارة المالية في مؤسسة القرض الحسن وفق معايير الأيوفي

أولا: إدارة التنظيم من خلال المعايير الشرعية لأيوفي في مأسسة القرض الحسن

اعتمد المجلس الشرعي لأيوفي المعيار الشرعي رقم 19 «القرض» في اجتماع مجلسه الثاني عشر المنعقد في المدينة المنورة في الفترة 15-19 مايو 2004م، بهدف بيان الأحكام الشرعية للقرض، والضوابط الشرعية الواجب مراعاتها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية، إضافةً إلى توضيح الحكم الشرعي لبعض التطبيقات التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية في هذا المجال، مثل الجوائز على القرض، والحساب الجاري للمقترض، ونفقات خدمة الإقراض، وكشف الحسابات بين المؤسسة وعملائها[67]، ويمكن لمؤسسة القرض الحسن الاستفادة من المعيار لتنظيم تعاملاتها في منح القرض الحسن عبر الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من المؤسسة عند التعامل، حيث يعد المعيار الشرعي رقم 19 بمثابة الإطار التنظيمي الشامل لإدارة وتأطير نشاط القرض الحسن لدى المؤسسات المعنية، ويساهم في مأسسة هذا النشاط من خلال وضع الضوابط والمعايير الشرعية الواجب التقيد بها، فبتحديده للأحكام الشرعية للقرض، وبيان الشروط والآليات المقبولة شرعاً، يوفر المعيار المرجعية الأساسية التي تكفل سلامة وصحة عمليات القرض الحسن لدى مؤسساتها، كما يؤدي المعيار دوراً محورياً في ترسيخ حوكمة ورقابة قوية على إدارة القرض الحسن، من خلال توضيحه للممارسات والتطبيقات المقبولة شرعاً والمرفوضة في هذا المجال، كالحكم على الجوائز والرسوم والنفقات المرتبطة بالقرض، الأمر الذي يساعد في ضبط وتنظيم آليات العمل لدى المؤسسات، وحمايتها من الوقوع في المخالفات الشرعية.

(63) المعيار المحاسبي للوقف، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2021 م.

(64) عن معيار حوكمة الوقف الصادر مؤخرًا عن أيوفي، باكير محمد مجد الدين، تاريخ الدخول 30 مارس 2024 https://ae.linkedin.com/pulse/عن-معيار-حوكمة-الوقف-الصادر-مؤخرا-أيوفي-محمد-مجد-الدين-باكير

(65) إضاءات ووقفات حول المعيار المحاسبي للوقف الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أيوفي»، الهندي عبد القيوم بن عبد العزيز، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ص 27-28.

(66) معيار حوكمة الوقف، موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تاريخ الدخول 18 ماي 2024 https://aaoifi.com/announcement/أيوفي-تصدر-مسودة-معيار-حوكمة-الوقف/#:~:text=أيوفي%20تصدر%20مسودة%20معيار%20حوكمة%20الوقف&text=تقترح%20مسودة%20المعيار%20أدلة%20إرشادية,على%20المبادئ%20للحوكمة%20المؤسسية%20والشرعية.

(67) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 527.

ثانيًا: الإدارة المالية من خلال المعايير المحاسبية لأيوفي في مأسسة القرض الحسن

رغم عدم تضمن معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة أيوفي معايير محاسبية متخصصة للقرض الحسن بشكل مباشر، إلا أنها تشتمل على العديد من المعايير العامة التي يمكن لمؤسسات القرض الحسن الاستفادة منها وتطبيقها في إدارتها المالية وإعداد قوائمها المحاسبية، فمعايير مثل العرض والإفصاح العام في القوائم المالية تساعد هذه المؤسسات على تحقيق الشفافية والوضوح في عرض بياناتها المالية الخاصة بعملياتها القرضية، كما تستفيد من معايير الإفصاح عن تحويل الموجودات لتسجيل أي تبرعات عينية أو أصول تم نقل ملكيتها لصالح أنشطة القرض الحسن بشكل محاسبي سليم، أما معايير التقرير عن القطاعات، فتمكنها من إظهار معلومات مفصلة حول مختلف قطاعات أعمالها في حال تنوعها، على سبيل المثال قطاع القروض الاستهلاكية وقطاع قروض المشاريع الصغيرة، وفي حالة امتلاك المؤسسة لشركات تابعة أو فروع في مناطق جغرافية مختلفة، فإن اتباع معايير توحيد القوائم المالية سيتيح لها إعطاء صورة مالية موحدة وشاملة عن مركزها المالي ككل. بالإضافة إلى ذلك، يمكنها الاسترشاد بمعايير أخرى ذات صلة مثل معيار الاستثمارات والمعيار المحاسبي للمنشآت غير الهادفة للربح، لتسجيل معاملاتها المالية المرتبطة بالقرض الحسن وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ثالثًا: إدارة الرقابة من خلال معايير المراجعة والحوكمة لأيوفي في مأسسة القرض الحسن

تؤدي معايير المراجعة والحوكمة الصادرة عن هيئة أيوفي دورًا محوريًا في إرساء أسس الرقابة والتدقيق على أعمال مؤسسات القرض الحسن وتعزيز حوكمتها، فمعايير المراجعة مثل «هدف المراجعة ومبادئها» و»فحص المراجع الخارجي للالتزام بالشريعة» توفر الإرشادات التفصيلية حول كيفية إجراء عمليات المراجعة الخارجية على القوائم المالية لهذه المؤسسات، والمبادئ الواجب اتباعها من قبل المراجعين كالاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية، كما تساهم هذه المعايير في تحديد أهداف وإجراءات مراجعة الالتزام الشرعي، حيث تضمن التحقق من مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة في جميع تعاملاتها المالية والقرضية، الأمر الذي يعزز ثقة المجتمع والمتبرعين في أن أموال القرض الحسن يتم التعامل معها وفق الضوابط الشرعية.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم معايير أيوفي للحوكمة المبادئ والآليات التي تكفل تطبيق نظام حوكمة فعال لدى المؤسسات، بما يشمل تحديد مهام مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ومتطلبات الإفصاح والشفافية، وضوابط تعيين المسؤولين التنفيذيين وتقييم أدائهم، ومن خلال معايير الحوكمة، يمكن لمؤسسة القرض الحسن وضع دليل لضمان التزامها في معاملاتها وعملياتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى ذلك يمكن لمؤسسة القرض الحسن في القطاع غير الربحي أن تستفيد من جميع هذه المعايير، وبشكل خاص؛ معيار تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها، ومعيار الرقابة الشرعية، ومعيار الرقابة الشرعية الداخلية.

المطلب الخامس: مناقشة إسهامات أيوفي في مأسسة قطاع التمويل الإسلامي غير الربحي

من خلال العرض السابق، يتضح جليًا الدور المحوري الذي تؤديه أيوفي في مأسسة وتنظيم قطاع التمويل الإسلامي غير الربحي ممثلاً في هذه الدراسة بأدوات الزكاة والوقف والقرض الحسن؛ فقد أسهمت المعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة في توفير الإطار المرجعي الشامل لتنظيم عمليات هذه الأدوات وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث حددت المفاهيم الرئيسة وبينت الضوابط والآليات الشرعية الواجب الالتزام بها، مما يعزز حوكمة وشرعية التعامل بهذه الأدوات، أما المعايير المحاسبية، فقد وفرت الإرشادات اللازمة لضمان دقة وشفافية المعالجات المحاسبية لعمليات الزكاة والوقف والقرض الحسن، بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما أسهمت معايير المراجعة والحوكمة في إرساء أسس الرقابة والتدقيق على هذه الأدوات، وتعزيز الثقة في التزام مؤسساتها بمقتضيات الشريعة والحوكمة الرشيدة، ويرى الباحث تبعًا لذلك أن مواصلة أيوفي لجهودها ومبادراتها في هذا المجال سيسهم بشكل كبير في تعزيز دور قطاع التمويل الإسلامي غير الربحي ليصبح شريكًا حقيقيًا للقطاع الربحي في بناء اقتصاد إسلامي متوازن ومتكامل.

من جهة أخرى، يرى الباحث أن الدور الذي تضطلع به هيئة أيوفي في مأسسة أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي الرئيسة، من خلال إصدارها لمجموعة متكاملة من المعايير الشرعية والمحاسبية والحوكمية، يحمل آثارًا اقتصادية إيجابية متعددة الجوانب وعميقة الأثر؛ فعلى المستوى الكلي، تساهم هذه المعايير بشكل كبير في تعزيز قدرة هذه الأدوات على القيام بدورها المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال توفير البيئة المؤسسية والإطار التنظيمي الملائم لاستغلال إمكانات هذه الأدوات بشكل أمثل وفعال.

على صعيد الزكاة، تعمل معايير أيوفي الشرعية والمحاسبية والحوكمية على ضمان إدارة أموال الزكاة وتوزيعها بطريقة منظمة وشفافة، بما يعزز آثارها الإيجابية في الحد من الفقر ودعم الفئات المحتاجة والمهمشة في المجتمع، فمن خلال توضيح الأحكام الشرعية وتحديد المستحقين للزكاة، وكذلك ضمان المعالجة المحاسبية السليمة لأموال الزكاة وفقًا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، تساهم معايير أيوفي في زيادة فعالية آلية الزكاة كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، علاوةً على ذلك، فإن الشفافية والموثوقية التي توفرها المعالجة المحاسبية السليمة لأموال الزكاة تعزز ثقة المتبرعين في كيفية إدارة وتوزيع هذه الأموال، مما يشجعهم على المزيد من الإنفاق والتبرع في سبيل هذه الفريضة العظيمة، وهو ما يساهم في زيادة حجم الموارد المالية المتاحة للزكاة وتعظيم آثارها التنموية.

أما على صعيد الأوقاف، فإن معايير أيوفي تلعب دورًا محوريًا في تيسير عملية استثمار واستغلال أصول الأوقاف بكفاءة وشفافية عالية، مما يعظم العوائد الاقتصادية المتحققة من هذه الأصول، ويمكّن من توجيهها نحو مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فمن خلال توفير الإرشادات والقواعد الشرعية والمحاسبية والحوكمية الخاصة بإدارة الأوقاف، تساعد معايير أيوفي على تحسين آليات استثمار أموال الأوقاف وضمان حسن توظيفها واستغلالها في المجالات التنموية الحيوية، كإنشاء المرافق التعليمية والصحية والبنى التحتية وغيرها، كما أن الشفافية والحوكمة الرشيدة التي تكفلها هذه المعايير تساعد على حشد المزيد من التبرعات والهبات لصالح الأوقاف، نظرًا لزيادة ثقة المتبرعين في كيفية إدارة هذه الأموال واستثمارها بطريقة سليمة وشفافة، وبالتالي، فإن معايير أيوفي تساهم في توسيع قاعدة رأس المال المتاح للأوقاف، مما يعزز قدرتها على تمويل المشاريع التنموية ويزيد من مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى صعيد القرض الحسن، تؤدي معايير أيوفي دورًا هامًا في تطوير وتنظيم هذه الأداة المالية الإسلامية غير الربحية، بما يمكنها من المساهمة بشكل أكبر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المدرة للدخل، خاصة في أوساط الفئات محدودة الدخل، فمن خلال وضع الضوابط الشرعية والمعايير المحاسبية والحوكمية الخاصة بمنح القروض الحسنة وإدارتها، تساعد معايير أيوفي على ترسيخ ممارسات الإدارة السليمة في هذا المجال وتعزيز الثقة في عمليات القرض الحسن، وبالتالي، تتيح هذه المعايير لمؤسسات القرض الحسن القيام بدورها المنشود في تمويل المشاريع الصغيرة ومساعدة رواد الأعمال على تأسيس مشاريعهم الخاصة،

وكذلك دعم الأنشطة المدرة للدخل لدى الفئات ذات الدخل المحدود، ومن شأن ذلك أن يدعم ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي، ويساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل، مما يحفز النمو الاقتصادي ويعزز الاستقرار الاجتماعي.

ولدعم هذه النتائج، يرى الباحث أن مؤسسة سارة تمثل مثالًا يفيد عرضه في هذا السياق، وهي مؤسسة وقفية خيرية تقع في مكة المكرمة، متخصصة في تقديم القروض الحسنة لأهالي مكة المكرمة والمنطقة المحيطة بها، تهدف المؤسسة إلى تقديم هذه القروض لتلبية ضروريات الحياة الاجتماعية للمستفيدين، مع التركيز على متابعة سداد هذه القروض بشكل جاد من خلال منهجية مؤسسية محددة، وتتمثل رؤية المؤسسة في الريادة والتميز في مجال تقديم القروض الحسنة وفقًا للضوابط الشرعية الإسلامية، وأن تساهم في بناء الفرد والمجتمع على حد سواء، وفق منهجية مؤسسية واضحة ومنظمة، وقد سجلت المؤسسة نتائجًا ممتازة شملت 4000 مستفيد، و10000 طلب قرض، ومبلغ إجمالي قدر بـ30 مليون ريال سعودي[68]، وتعد هذه المؤسسة نموذجًا عمليا لترجمة ما دعت إليه معايير أيوفي في الوقف والقرض الحسن.

الخاتمة

في خضم السعي لترسيخ الاقتصاد الإسلامي كنموذج متكامل قائم على التوازن بين الأهداف الربحية وغير الربحية، تبرز الحاجة الملحة لمأسسة وتنظيم أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي بما يتماشى مع معايير الإدارة والحوكمة الحديثة، في هذا السياق، حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تضطلع به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في مأسسة وتطوير أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي الرئيسة، ممثلةً في الزكاة والوقف والقرض الحسن، وذلك من خلال إصدارها لحزمة متكاملة من المعايير الشرعية والمحاسبية والحوكمة والأخلاقيات المتخصصة في هذه المجالات.

نتائج البحث

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تبرز الدور الفاعل لأيوفي في هذا المجال، حيث:

- توفر المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي الإطار المرجعي الشامل لمأسسة وتنظيم عمليات مؤسسات الزكاة والوقف والقرض الحسن، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهذه المعايير تحدد المفاهيم الرئيسة وتبين الضوابط والآليات الشرعية الواجب الالتزام بها، مما يعزز حوكمة وشرعية التعامل بهذه الأدوات ويحميها من الوقوع في المخالفات؛
- على صعيد آخر، تقدم معايير المحاسبة المالية لأيوفي الإرشادات والتوجيهات اللازمة لضمان دقة وشفافية المعالجات المحاسبية لعمليات الزكاة والوقف والقرض الحسن، بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وبالتالي، تساهم هذه المعايير في تعزيز الثقة في البيانات المالية لهذه المؤسسات، وتمكينها من إعداد تقارير مالية موثوقة وشفافة تخدم متطلبات أصحاب المصلحة المختلفين؛
- أما على صعيد الرقابة والحوكمة، فقد أسهمت معايير أيوفي ذات الصلة في إرساء أسس التدقيق والرقابة على أعمال مؤسسات الزكاة والوقف والقرض الحسن، وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة لديها، حيث توفر معايير المراجعة الإرشادات التفصيلية حول كيفية إجراء عمليات المراجعة الخارجية على القوائم المالية لهذه المؤسسات، والمبادئ الواجب اتباعها من قبل المراجعين كالاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية، كما تساهم في تحديد إجراءات مراجعة الالتزام الشرعي لضمان التحقق من مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة في جميع معاملاتها.
- على الجانب الآخر، تقدم معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي المبادئ والآليات التي تكفل تطبيق نظام حوكمة فعال لدى هذه المؤسسات، بما يشمل تحديد مهام مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ومتطلبات الإفصاح والشفافية، وضوابط تعيين المسؤولين التنفيذيين وتقييم أدائهم، وبالتالي، تمكن معايير الحوكمة مؤسسات الزكاة والوقف والقرض الحسن من وضع أطر عمل واضحة لضمان التزامها في معاملاتها وعملياتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وترسيخ ممارسات الإدارة السليمة والحوكمة الرشيدة فيها.

توصيات البحث

في ضوء النتائج السابقة، يقترح الباحث مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز فعالية معايير أيوفي وتعميق مساهمتها في مأسسة قطاع التمويل الإسلامي غير الربحي، وهي كالتالي:

- تضمين مزيد من دراسات الحالة والأمثلة تطبيقية في معايير أيوفي لتعزيز الفهم العملي لآلية تطبيقها في مؤسسات الزكاة والوقف والقرض الحسن الفعلية؛
- تقديم إضافات للمعيار المحاسبي الخاص بالتقرير المالي عن الوقف يتعامل مع المؤسسات الوقفية الأصغر حجمًا، ويحدد المتطلبات التي يمكنها التخفيف منها وتلك التي لا يوجد مجال لتجاوزها؛
- تكثيف برامج التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مؤسسات الزكاة والوقف والقرض الحسن لضمان تطبيق سليم لمعايير أيوفي؛
- العمل على اعتماد معايير أيوفي رسميًا من قبل الجهات الرقابية والإشرافية في الدول الإسلامية، لضمان التطبيق الشامل والفعال لهذه المعايير؛
- السعي لتوسيع نطاق معايير أيوفي لتشمل مجالات إضافية ذات صلة بالتمويل الإسلامي غير الربحي تلبية لاحتياجات هذا القطاع.

الدعم المالي

يؤكد الباحثون أن هذا العمل العلمي لم يحصل على أي دعم مالي من أي جهة حكومية أو خاصة، وأنه تم إعداده وتمويله ذاتياً.

الإفصاح والتصريحات

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفون أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي(CC BY- NC 4.0) ، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح

(68) لغة الأرقام، مؤسسة سارة بمكة المكرمة، تاريخ الدخول 18 ماي 2024
https://www.qh.sa/#statistics

القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

قائمة المصادر والمراجع

آبادي، مصطفى الكاظمي النجفي. ''أثر المعايير الشرعية والمحاسبية على جودة الأنشطة المصرفية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية على مصرف النهرين الإسلامي.'' مجلة الدراسات المستدامة (دار المنظومة)، مج. 5، ملحق (2023م): 698-719.

آل عبد الغني، بثينة عبد الله عبد الغني ناصر. ''ركائز حوكمة الوقف وأثرها على جودة الاستثمارات الوقفية.'' المجلة العربية للإدارة (المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية)، مج. 42، ع. 3 (سبتمبر/أيلول 2022م): 25-58.

ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. رد المحتار على الدر المختار. بيروت: دار الفكر، 1412هـ/1992م.

أحمد فارس. معجم مقاييس اللغة. بيروت: دار الفكر، 1979م.

الأسرج، حسين عبد المطلب. ''دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف.'' بحث مقدم إلى المؤتمر العام الثاني عشر: الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 8 – 10 سبتمبر (أيلول) 2012م.

باكير، محمد مجد الدين. ''عن معيار حوكمة الوقف الصادر مؤخرًا عن أيوفي.'' تاريخ الدخول: 30 مارس 2024م. https://ae.linkedin.com/pulse/عن-معيار-حوكمة-الوقف-الصادر-مؤخرا-أيوفي-محمد-مجد-الدين-باكير

بدروني، عيسى، وجيلاحي، وفاء. ''معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية.'' مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة (جامعة محمد بوضياف المسيلة) (2019م): 70-82.

بن عبد الرحمن، البشير، وشرفة، حكيمة. ''أهمية المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.'' مجلة دراسات اقتصادية (جامعة الجزائر)، مج. 16، ع. 3 (2022م): 48-63.

بن عرفة، نبيل بن صغير. ''الحسابات الاستثمارية المطبقة في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: بنك الزيتونة نموذجًا.'' بيت المشورة (الدوحة – قطر)، ع. 8 (2018م): 198-237.

بن عمارة، والعربي عطية. ''معايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع التطبيق وطموحات مستقبلية.'' مجلة الدراسات المالية والمحاسبية (جامعة الوادي – الجزائر)، ع. 5 (2015م): 87-97.

جناد، سارة. ''أثر تطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق ميزة تنافسية على مستوى المصارف الإسلامية.'' مجلة الاستراتيجية والتنمية (جامعة مستغانم – الجزائر)، مج. 13، ع. 2 (2023م): 53-72.

حمودي، هشام. ''إسهامات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز الأخلاقيات والآداب المهنية للعمل المحاسبي.'' مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية (جامعة تكريت – العراق) (2019م).

خوجة، عز الدين. ''تطور ونشأة الصناعة المالية الإسلامية وآفاق المستقبل.'' ورقة قدمت في الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. جامعة سطيف، الجزائر، 18-20 أفريل 2010م.

الدباغ، أيمن مصطفى حسين. ''المعايير الشرعية لتوزيع نسب الخسارة والربح في عقد تأسيس الشركة: دراسة فقهية مقارنة.'' المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية (مديرية صندوق دعم البحث العلمي والابتكار – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الأردن)، مج. 15، ع. 1 (2019م): 103-136.

ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية. معايير المراجعة الحكومية. 2008م.

السعدي، عبد الرحمن. ''المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة وأهميتها للصناعة المالية.'' ورقة قدمت في ملتقى بنك البحرين الثاني. البحرين، 2008م.

السويلم، سامي بن إبراهيم. مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي. ط. 2. لبنان: نماء للبحوث والدراسات، 2021م.

شحاتة، حسين. محاسبة المصارف الإسلامية. القاهرة: مكتبة التقوى، 2012م.

الشريف، زكرياء محمد بنور، وغالية بوهدة، ويونس الصوالحي. ''أصل اعتبار المآلات في المعايير الشرعية لأيوفي: معيار التوريق أنموذجًا.'' المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، مج. 7، ع. 2 (2023م): 45-59.

الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن أحمد هيجان، وبشرى بنت بدير المرسى غنام. مبادئ إدارة الأعمال: الأساسيات والاتجاهات الحديثة. ط. 10. الرياض: مكتبة العبيكان، 2014م.

الصلاحين، عبد المجيد. ''الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.'' ورقة قدمت في مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني. ليبيا، 2010م.

أبو هبيد، عاطف. ''الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ودور هيئات الرقابة في تعزيزها.'' ورقة قدمت في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية. جامعة اليرموك، الأردن، 2013م.

العسيري، راشد عبد الرحمن أحمد. ''المجامع الفقهية ودورها في تعزيز المعاملات المالية: مجمع الفقه الإسلامي نموذجًا.'' مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية (جمهورية مصر العربية)، مج. 22، ع. 2 (2020م): 1325-1376.

فريق الباحثين. الموسوعة الفقهية الكويتية. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

قندوز، عبد الكريم. المالية الإسلامية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2019م.

حطال، كمال توفيق. ''المواءمة بين المعايير الشرعية والمهنية في الصناعة المالية الإسلامية.'' مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع. 14 (2014م).

مجموعة مؤلفين. النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات. ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية. كوالالمبور: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية؛ الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2011م.

مجموعة مؤلفين. معجم مصطلحات العلوم الشرعية. ط. 2. الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، 2017م.

مشعل، عبد الباري. ''دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية.'' ورقة قدمت في مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني. ليبيا، 2010م.

مؤسسة سارة بمكة المكرمة. ''لغة الأرقام.'' تاريخ الدخول: 18 مايو 2024م. https://www.qh.sa/#statistics

الهندي، عبد القيوم بن عبد العزيز. إضاءات ووقفات حول المعيار المحاسبي للوقف الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ''أيوفي''. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2022م.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ''اعتماد معايير الهيئة (أيوفي).'' تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/اعتماد-معايير-الهيئة-أيوفي/

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ''الأهداف.'' تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/الأهداف/

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ''عن الهيئة (أيوفي).'' تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/نبذة-تاريخية//

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). المعايير الشرعية. الرياض: دار الميمان، 2018م.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ''المعايير الشرعية قيد الإعداد.'' تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/المعايير-قيد-الإعداد/

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ''المعايير الصادرة.'' تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/المعايير-الصادرة3-/

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ''المعايير المحاسبية قيد الإعداد.'' تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/المعايير-قيد-الإعداد2-/

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. الرياض: دار الميمان، 2018م.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ''معايير المحاسبة المالية.'' تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/cpfas-introduction/?lang=en

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ''معيار المحاسبة المالية رقم 39: التقارير المالية عن الزكاة.'' تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/معايير-المحاسبة-الصادرة/

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). المعيار المحاسبي للوقف. 2021م.

Al Muwā'amah Bain Al Ma'āyīr Al Shar'īyah Wa Al Mihnīyah Fī Al Ṣinā'ah Al Mālīyah Al Islāmīyah. Kamāl Tawfīq Ḥaṭāl, Ma jalat Kulīyat Al Qānūn Al Kuwaytīyah Al 'Ālamīyah, 'A14, 2014.

Al Māliyah Wa Al Maṣrifiyah Al 'Islāmiyah: Dirāsah Taṭbīqiyah 'Alā Maṣrif An Nahrīn Al 'Islāmī. Ābādī, Muṣṭafā Al Kāẓimī An Najafī, Majallat Ad Dirāsāt Al Mus̱tadāmah, Maj5 Mulḥaq, 2023, 698-719.

Al Mālīyah Al Islāmīyah, 'Abd Al Karīm Qandūz, 'Abū ẓabī, Ṣundūq Al Naqd Al 'Arabī, 2019.

Al Niẓām Al Mālī Al Islāmī Al Mabādi' Wa Al Mumārasāt, Ma jmū'at Mu'allafīn, Kwālālampur, Al 'Akādīmīyah Al 'Ālamīyah Lilbuḥūth Al Shar'īyah, 2011.

Al Ḥasābāt Al Is̱tithmāriyah Al Muṭabbaqah Fī Ḍaw'i Al Ma'āyīr Ash Shar'iyah Li Hay'at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja'ah Lil Mu'assasāt Al Māliyah Al 'Islāmiyah: Bank Az Zaytūnah Namūdhajan. Bin 'Arfah, Nabīl Bin Ṣaghīr, Bayt Al Mashūrah, ' 8, 2018, 198-237.

Al Ḥawkamah Fī Al Mu'assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah Wa Dawr Hay'āt Al Riqābah Fī Ta'zīzihā. 'Āṭif 'Abū Hubaid, Al Mu'tamar Al Thālith Lil'ulūm Al Mālīyah Wa Al Maṣrafīyah, Jāmi'at Al Yarmūk, Al 'Urdun, 2013.

Al Ḥawkamah Fī Al Mu'assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah. 'Abd Al Majīd Al Ṣalāḥīn, Mu'tamar Al Khadamāt Al Mālīyah Al Is lāmīyah Al Thānī, Lībyā, 2010.

AL-Hersh, Nafith Fayez, and Tajul Ariffin Masron. "The Role of Culture on Islamic Finance: A Comparative Analysis from Islam ic Finance Permitting Countries." Journal of the Knowledge Economy (2023): 1-29.

Alamad, Samir, and Samir Alamad. "Introduction: The Basics of Islamic Economics and Finance." Financial and Accounting Principles in Islamic Finance (2019): 1-20.

Almu'ayar almuhassabii lilwaqf, hay'at almuhasabat walmurajaat lilmu'asasaat almaaliyat al'iislamiyat. 2021m.

An Al Hay'ah ('Ayūfī). Mawqi' Hay'at Ayūfī 'alá Al Shabakah https://aaoifi.com/نبذة-تاريخية//, Tārīkh Al Dukhūl: 18 Mārs 2024.

An mu'ayar hawkamat alwaqf alsaadir mu'akhiran 'an aayufi, Ba kir Muhammad Majd Aldiyn, taariykh aldukhuul 30 maaris 2024. https://ae.linkedin.com/pulse/عن-معيار-حوكمة-الوقف-الصادر-مؤخرا-أيوفي-محمد-مجد-الدين-باكير

Athar Taṭbīq Al Ma'āyīr Ash Shar'iyah Aṣ Ṣādirah 'An Hay'at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja'ah Lil Mu'assasāt Al Māliyah Al 'Is lāmiyah Fī Taḥqīq Mīzah Tanāfusiyah 'Alā Mus̱tawā Al Maṣārif Al 'Islāmiyah. Jannād, Sārah, Majallat Al 'Is̱trātījiyah Wa At Tanmiyah, Maj13 ' 2, 2023, 53-72.

Aṣl I'tibār Al M'ālāt Fī Al Ma'āyīr Ash Shar'iyah Li 'Ayūfī: Mu'yār At Tawrīq 'Anmūdhjān. Ash Sharīf, Zakariyyā Muḥam mad Banūr, Būhdah, Ghāliyah, Wa Aṣ Ṣawāliḥī, Yūnus, Al Ma jallah Al 'Ālamiyah Lid Dirāsāt Al Fiqhiyah Wa Al 'Uṣūliyah, Maj7 '2, 2023, 45-59.

Dawr Al Ma'āyīr Al Shar'īyah Wa Al Muḥāsabīyah Fī Tawjīh Wa Tanẓīm Al Maṣrafīyah Al Islāmīyah, 'Abd Al Bārī Mash'al, Mu'tamar Al Khadamāt Al Mālīyah Al Islāmīyah Al Thānī, Lībīā, 2010.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). "معيار الوقف." وثيقة عبر موقع الأيوفي. تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/wp-content/uploads/2022/01/معيار-الوقف.pdf

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). "معيار حوكمة الوقف." تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/announcement/أيوفي-تصدرمسودة-معيارحوكمة-الوقف/

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). "مسودات المعايير." تاريخ الدخول: 18 مارس 2024م. https://aaoifi.com/مسودات-المعايير4-/

List of Sources and References

Ahamiyyat Al Ma'āyīr Ash Shar'iyah Li Hay'at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja'ah Lil Mu'assasāt Al Māliyah Al 'Islāmiyah. Bin 'Abd Ar Raḥmān, Al Bāshīr, Wa Sharafah, Ḥakīmah, Majallat Dirāsāt Iqtiṣādiyah, Maj16 '3, 2022, 48-63.

Ahammīyat Al Ma'āyīr Al Shar'īyah Lihay'at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja'ah Lilmu'assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah. Al Bashīr Bin 'Abd Al Raḥmān, Wa Sharafah Ḥakīmah, Majalat Dirāsāt Iqtiṣādīyah, M16 'A3, Jāmi'at Al Jazā'ir, 2021.

Al 'Ahdāf. Mawqi' Hay'at Ayūfī 'alá Al Shabakah https://aaoifi.com/الأهداف/, Tārīkh Al Dukhūl: 18 Mārs 2024.

Al Fiqh Al Islāmī Wa 'Adillatuh. Al Zuḥailī Wahbah Bin Muṣṭafá, Dār Al Fikr Dimashq, 2017.

Al Majāmi' Al Fiqhīyah Wa Dawruhā Fī Ta'zīz Al Mu'āmalāt Al Mālīyah "Majma' Al Fiqh Al Islāmī Namūdhajan". Al 'Asīrī, Rāshid 'Abd Al Raḥmān 'Aḥmad, Majalat Kulīyat Al Sharī'ah Wa Al Qānūn Bitafhnā Al 'Ashrāf- Daqhalīyah, M22 'A 2, 2020, 1325-1376.

Al Mawsū'ah Al Fiqhīyah Al Kuwaytīyah. Farīq Al Bāḥithīn, Al Kuwait, Wizārat Al 'Awqāf Wa Al Shu'ūn Al Islāmīyah.

Al Ma'āyīr Al Muḥāsabīyah Qaid Al 'I'dād. Mawqi' Hay'at Ayūfī 'alá Al Shabakah https://aaoifi.com/-2المعايير-قيد-الإعداد/, Tārīkh Al Dukhūl: 18 Mārs 2024.

Al Ma'āyīr Al Shar'īyah Lihay'at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja'ah Wa 'Ahammīyatuhā Liṣṣinā'ah Al Mālīyah. 'Abd Al Raḥmān Al Sa'dī, Multaqá Bank Al Baḥrain Al Thānī, Al Baḥrain, 2008, Wa Dawr 'Akhlāqīyāt Mihnat Al Muḥāsabah Fī Da'm Wa Taṭbīq Al Ḥawkamah Bilmu'assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah. Maḥmūd Al Shuwaiyyāt Wa Barāḍah Ḥakīm, Majalat Al Dirāsāt Al Iqtiṣādīyah Wa Al Mālīyah, 2015.

Al Ma'āyīr Al Shar'īyah Qaid Al 'I'dād. Mawqi' Hay'at Ayūfī 'alá Al Shabakah https://aaoifi.com/المعايير-قيد-الإعداد/, Tārīkh Al Dukhūl: 18 Mārs 2024.

Al Ma'āyīr Al Shar'īyah, Hay'at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja'ah Lilmu'assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah, Al Riyāḍ, Dār Al Maimān, 2018.

Al Ma'āyīr Al Ṣādirah. Mawqi' Hay'at Ayūfī 'alá Al Shabakah https://aaoifi.com/-3المعايير-الصادرة/, Tārīkh Al Dukhūl: 18 Mārs 2024.

Al Ma'āyīr Ash Shar'iyah Litawzī' Nusab Al Khasārah Wa Ar Ribḥ Fī 'Aqd Ta'sīs Ash Sharikah: Dirāsah Fiqhiyah Muqāranah. Ad Dabbāgh, Ayman Muṣṭafā Ḥusayn, Al Majallah Al Urduniyah Fī Ad Dirāsāt Al 'Islāmiyah, Maj15 ' 1, 2019, 103-136.

Ma‘āyīr Al Murāja‘ah Al Ḥukūmīyah, Wathīqah Ṣādirah ‘An Dīwān Al Murāqabah Al ‘Āmmah Bilmamlakah Al ‘Arabīyah Al Sa‘ūdīyah, 2008.

Ma‘āyīr Al Murāja‘ah Lilmu’assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah Bain Wāqi‘ Al Taṭbīq Wa Ṭamūḥāt Mustaqbalīyah. Bin ‘Ammārah Wa Al ‘Arabī ‘Aṭīyah, Majalat Al Dirāsāt Al Mālīyah Wa Al Muḥāsabīyah, ‘A5, 2015, 87-97.

Ma‘āyīr Al Muḥāsabah Al Mālīyah Al Islāmīyah Wa Dawruhā Fī Ḍabṭ Wa Tanẓīm Al Mu’assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah. Badrūnī ‘Īsá, Wa Jīlāḥī Wafā’, Majalat Al Buḥūth Fī Al ‘Ulūm Al Mālīyah Wa Al Muḥāsabīyah, Jāmi‘at Būḍyāf, 2019, 70-82.

Ma‘āyīr Al Muḥāsabah Al Mālīyah, https://aaoifi.com/cpfas-introduction/?lang=en Tārīkh Al Dukhūl: 18 Mārs 2024.

Ma‘āyīr Al Muḥāsabah Wa Al Murāja‘ah Wa Al Ḥawkamah Wa Al ‘Akhlāqīyāt, Hay’at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja‘ah Lilmu’assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah, Al Riyāḍ, Dār Al Maimān, 2018.

Musawwadāt Al Ma‘āyīr. Mawqi‘ Hay’at Ayūfī ‘alá Al Shabakah https://aaoifi.com/-4مسـودات-المعايير/, Tārīkh Al Dukhūl: 18 Mārs 2024.

Mu‘jam Maqāyīs Al Lughah. ‘Aḥmad Fāris, Dār Al Fikr, 1979.

Mu‘jam Muṣṭalaḥāt Al ‘Ulūm Al Shar‘īyah, Majmū‘at Mu’allafīn, Al Riyāḍ, Madīnat Al Malik ‘Abd Al ‘Azīz Lil‘ulūm Wa Al Tiqnīyah, 2017.

Muḥāsabat Al Maṣārif Al Islāmīyah. Ḥusain Shaḥātah D.Ṭ, Al Qāhirah, Maktabat Al Taqwá, 2012.

Raka’iz Hawkamat Al’awqaf Wa’atharuha Ealaa Jawdat Alistith marat Alwaqfiah. Al Eabd Alghaniy Bathiynah Eabdullah Eabd Alghaniy Nasir, Almajalah Alearabiah Lil’iidarat, Maj 42, E 3, Sibtambar (Aylul) 2022m, 25-58.

Roszkowska-Menkes, Maria. “Institutional Theory.” In Encyclopedia of Sustainable Management, pp. 1-7. Cham: Springer International Publishing, 2022.

Sheikh, Riaz Ahmad. “Islamic Financial Industry: A Study of Guiding Principles.” Journal of Emerging Technologies and Innovative Research (JETIR) 5, no. 9 (2018): 316-319.

Taṭawwur Wa Nash’at Al Ṣinā‘ah Al Mālīyah Al Islāmīyah Wa ‘Āfāq Al Mustaqbal. ‘Izz Al Dīn Khūjah, Al Nadwah Al Duwalīyah Ḥawl Al Khadamāt Al Mālīyah Wa ‘Idārat Al Makhāṭir Fī Al Maṣārif Al Islāmīyah, 18-20 ‘Afrīl 2010, Jāmi‘at Saṭīf, Al Jazā’ir.

Zucker, Lynne G. “Institutional theories of organization.” Annual review of sociology 13, no. 1 (1987): 443-464.

Dur ‘Adwat Alhukumah fi Tatwir Mu’asasat Al’awqaf, Al’asraj Husayn ‘Abd Almutaalib, Bahth Muqadim ‘iila Almu’tamar Aleam Althani Eashar Bieunwan: “Al’iidarat Alrashidah Wabi na’ Dawlat Almu’asasat”, Almunazamah Alearabiah Liltanmiah Al’iidaariah, Alqahirah - Jumhuriat Misr Alearabiah, 8 - 10 Sibtambir (Aylul) / 2012m.

Idaat wawaqfat hawl almu’ayar almuhassabii lilwaqf alsaadir ‘an hay’at almuhasabat walmurajaat lilmu’asasaat almaaliyat al’iis lamiyat “aayufi”. Alhindy ‘Abd Alqayyum bin ‘Abd Al’aziz. 2022m.

Ishāmāt Hay’at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja‘ah Lilmu’assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah Fī Ta‘zīz Al ‘Akhlāqīyāt Wa Al ‘Ādāb Al Mihnīyah Lil‘amal Al Muḥāsabī. Hishām Ḥamūdī, Majalat Tikrīt Lil‘ulūm Al Iqtiṣādīyah, Jāmi‘at Tikrīt, Al ‘Irāq, 2019.

I‘timād Ma‘āyīr Al Hay’ah (Ayūfī). Mawqi‘ Hay’at Ayūfī ‘alá Al Shabakah https://aaoifi.com/اعتماد-معايير-الهيئة-أيوفي/, Tārīkh Al Dukhūl: 18 Mārs 2024.

Jepperson, Ronald L., and John W. Meyer. Institutional theory: The cultural construction of organizations, states, and identities. Cambridge University Press, 2021.

Mabādi’ ‘Idārat Al ‘A‘māl. Al Shumaimarī ‘Aḥmad Wākhharūn, Al Riyāḍ, Maktabat Al ‘Ubaikān, 2014, Ṣ 33.

Madkhal ilā Uṣūl at-Tamwīl al-Islāmī. As-Suwaylim Sāmī bin Ibrāhīm. Namā’ lilbuhūth wad-Dirāsāt: Lubnān/Al-Qāhirah, Ṭ2, 2021 m.

Ma‘yār Al Muḥāsabah Al Mālīyah Raqm 39 Al Taqārīr Al Mālī ‘An Al Zakāh, Hay’at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja‘ah Lilmu’assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah, Tārīkh Al Dukhūl 18 Mārs 2024 https://aaoifi.com/معايير-المحاسبة-الصادرة/

Ma‘yār Al Waqf, Hay’at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja‘ah Lilmu’assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah, (Wathīqah ‘Abr Mawqi‘ Al’ayūfī) Ṣ 1416, Tārīkh Al Dukhūl 18 Mārs 2024 https://aaoifi.com/wp-content/uploads/2022/01/معيار-الوقف.pdf

Ma‘yār Ḥawkamat Al Waqf, Mawqi‘ Hay’at Al Muḥāsabah Wa Al Murāja‘ah Lilmu’assasāt Al Mālīyah Al Islāmīyah, Tārīkh Al Dukhūl 18 Mārī 2024 https://aaoifi.com/announcement/أيوفي%20-تصدر-مسودة-معيار-حوكمة-الوقف/#:~:text=أيوفي%20تقترح%20مسودة%20معيار%20حوكمة%20الوقف&text=المعيار%20أدلة%20إرشادية,على%20المبادئ%20للحوكمة%20المؤسسية%20والشرعية.